

۴۹۳۸ کتب خانہ آصفیہ کراچی حیدرآباد وکن
 (دفعہ ۱۸)

نمبر داخلہ ۸۰۹۷

تاریخ داخلہ ۱۰ خرداد ۱۳۲۲

نام کتاب عبقۃ الاصول فی حدیث رسول علیہ السلام

فن کتاب حدیث

نمبر کتاب در فن مذکور ۳۹

3641
3/5/17

هذه عمدة الأصول في بحث الرسول

من تصنيف العالم الرباني والفاضل الحقاني خلد الحديث
النبوي معين الاسلام حافظ الحق والملة والدين خادم الحديث
النبوي صدقي النسب حفي المذهب سقي الاعتقاد مولود
مهرشاه جعله الله تعالى في الدارين صاحب العزة والجاه
وهو كتاب مستطاب لا يماثله شيء صنف قبله في ذلك الكتاب
وتبرهانه ان صاحب فتح الباري فوق كتابه نخبه الفكر على
تصانيف الكتاب فاذا شاهدته بالمقابلة والمعاينة فيوانزه و
يعادله من كان من اهل البصارة والمهارة فلا يجد يعارضه
وبماثله في كونه يسير الباني كثير المعاني من استيعاب القواعد
والمقاصد الاحكام وبيان الضوابط والمذاهب وتعريفات
جميع الاقسام فله دثر المصنف فانه المستعان وعليه التكلان

قد طبع في المطبع المحمدي في سنة ١٢٩٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علمنا وهدانا قلوبنا بنور الايمان
 والصلوة على رسوله الذي تورق قلوبنا باصول الايمان
 وعلى آله واصحابه الذين بلغوا اليانسة لاسلام وعلى
 اتباعه وانصاره الذين اوضحوا لنا احكام الاسلام
 اما بعد فيقول الصديق السقي الخفي محمد شاه
 اوصله الله تعالى شأنه الى ايرضاه مستعيننا با لله
 متوكلا على الله من ابتداء الى الانتهاء ان عمدة الاصول
 في حديث الرسول مرتبة على مقدمة وخاتمة وبابين
 فالمقدمة في الامور الثلاثة فالامر الاول ان اصول الحديث
 علم باصول يعرف بها احوال الحديث من حيث انه مقبول
 او مردود والامر الثاني ان غايته حصول العلم به هو
 مقبول او مردود والامر الثالث ان موضوع الحديث
 لكن الحديث لما كان موقوفا على الاسناد لان حجية
 الحديث بالنسبة اليه موقوفة على الاسناد لقوله

عليه السلام في بعض ما من حيث ايقان في احوال
 يقولون ان حديث عن احوال الاسناد لا يقبل
 ذلك الاسناد مقبول ويتردد ذلك المقبول
 غير مقبول في بعض احوال ذلك الحديث صحيح
 الاسناد وان ذلك الحديث صحيح
 الاسناد وان ذلك الحديث صحيح
 فسمان موقوفة في احوال الحديث
 موضوع المقبول المعلوم على ان
 في حديث الرسول مرتبة على مقدمة وخاتمة وبابين
 فالمقدمة في الامور الثلاثة فالامر الاول ان اصول الحديث
 علم باصول يعرف بها احوال الحديث من حيث انه مقبول
 او مردود والامر الثاني ان غايته حصول العلم به هو
 مقبول او مردود والامر الثالث ان موضوع الحديث
 لكن الحديث لما كان موقوفا على الاسناد لان حجية
 الحديث بالنسبة اليه موقوفة على الاسناد لقوله

عليه السلام في بعض ما من حيث ايقان في احوال
 يقولون ان حديث عن احوال الاسناد لا يقبل
 ذلك الاسناد مقبول ويتردد ذلك المقبول
 غير مقبول في بعض احوال ذلك الحديث صحيح
 الاسناد وان ذلك الحديث صحيح
 الاسناد وان ذلك الحديث صحيح
 فسمان موقوفة في احوال الحديث
 موضوع المقبول المعلوم على ان
 في حديث الرسول مرتبة على مقدمة وخاتمة وبابين
 فالمقدمة في الامور الثلاثة فالامر الاول ان اصول الحديث
 علم باصول يعرف بها احوال الحديث من حيث انه مقبول
 او مردود والامر الثاني ان غايته حصول العلم به هو
 مقبول او مردود والامر الثالث ان موضوع الحديث
 لكن الحديث لما كان موقوفا على الاسناد لان حجية
 الحديث بالنسبة اليه موقوفة على الاسناد لقوله

عليه السلام في الخبرين المتقدمين قال عبد الله بن المبارك ان الاستناد الى الحديث لا يثبت
فقال من استند الى الحديث في صحيحه كان مستنداً الى العلم في الباين قال يا سبأ لاول في الحديث
والحديث عليه السلام وما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم واقتضى من القول الفضل والتميز بان قال وفضل
الحديث على غيره الكمال والبرهان في الخبرين عند الجمهور وعند البعض ان الحديث ملجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والتميز
ملجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره عند البعض ان الحديث ملجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والتميز
عن غيره النبي صلى الله عليه وسلم قلنا قيل المشتغل بالحديث التمسك بحديثه والتواريخ اخباره ولا تفرق في الحديث عند
الجمهور فان اسماي الطحاوي كتاب معاني الآثار والطبري قد يثبت في السنة عند اهل الاصول ما ملجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم من قول او فعل او تقرير واسماي في المتداوله عند الجمهور متواتر واحد خبر الواحد شهر عن يرفيد صحيح
حسن ضعيف موضوع متروك معطل شاذ منكر مضطرب مقول بصحيفة من غير منقطع معلق معضل مرسل راس
مقتض من غير ما شاهد معنع مسلسل مرفوع موقوف مقطوع من غير الثقة محفوظ معروف مسلم ناسخ منسوخ
راجح مرجح فالخبر با اعتبار الموجب متواتر واحد وخبر الواحد والمتواتر ما يرويه
عدد كثير بحيث يمتنع تواطؤه على الكذب من لا يثبت على الانتهاء عن امر حتى لا يعقل في وجوب العلم
الضروري والاحاد وخبر الواحد المروي فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي واحداً او اكثر ما لم يبلغ
حد المتواتر وموجب القبول والرد فخرج خبر الواحد العدل الى الصحيح والحسن افادة الظن لا العلم عند
جمهور الصحابة والتابعين واصحاب الفقه والاصول خلافاً للبعض اهل العلوية كجاء في القواعد السلف

قوله في الحديث عند الجمهور ما اضيف اليه قال الشيخ عبد الحق في مقدمته مصطلح علم الحديث اعلم ان الحديث في اصطلاح
حدود الحديثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره ومعنى التقرير ان فعل احدا وقال شيئا في حضرة صلى الله عليه وسلم
ولم ينكره ولم يهينه عن ذلك بل سكت وقدر ذلك ليطلق على قول الصحابي وفعله وتقريره وعلى قول التابعي وفعله وتقريره فاما انتهى الى
النبي صلى الله عليه وسلم يقال له الرفع وانتهى الى الصحابي يقال له الموقوف كما يقال قال وفعل او قرأ بن عباس او عن عباس
موقوف او موقوف على بن عباس وانتهى الى التابعي يقال له المقطوع وقد خصص بعضهم الحديث بالرفع والموقوف في المقطوع يقال
له الا انتهى وقال السيد في مختصر الأصول الحديث اعلم ان يكون قول الرسول او الصحابي او التابعي او فقههم او تقريرهم انتهى قوله
والفخر موقوف الحديث قال العسقلاني في شرح النخبة الفخر عند علماء هذه الفروع موقوف الحديث وقيل الحديث بما جاء عن النبي صلى الله عليه
وسلم والفخر بما روي عن غيره ممن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة النبوية الحديث ولمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخباري وقيل
بينهما عموم ونحوه مطلق فكل حديث خبر من غير عكس انتهى قوله محدث قال العيني في عمدة القاري الحديث في الاصطلاح
هو الذي يشتغل بالحديث النبوي انتهى وقال جزي الدين في شرح الشرح والحديث في عرف الحديثين على ما ذكره العراقي من كتب
القرآن ومعنى ودعي ورجل الى الملائكة والتقرير واصل اصطلاحه وعلق فروعاً من كتب المسانيد والعلل والتواريخ وقيل من تحمل الحديث ولو
اعتنى به غاية انتهى قوله والاشراف الحديث قال النووي في شرح مسلم ما نقله الاثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهاجر على
الذهب الحديث الذي تارة له الحديثون واصطلاحه عليه اهل السلف وجاهل الخلف هو ان الاثر يطلق على المروي مطعاً سواء كان من الصحابة

منه
مجلس
الشيخ
المفتي
في
شرح
النور
في
الدين

[illegible][illegible]

خبر الواحد باعتبار صفات الرجال وضعيف

وموجبه علم الطمانينة ولا حاد وخبر الواحد لا يوجب فيه شروط المتواتر المشهور وموجبه افادة الظن خبر الواحد باعتبار صفات الرجال صحيح وضعيف فالصحيح لذاته ما اتصل بسندة بنقل العاقل البالغ المسلم العدل تام الضبط من غير شذوذ وعلة والصحيح لغيره ما روى من غير وجهه باسناد حسن لذاته والحسن لذاته ما اتصل بسندة بنقل العاقل البالغ المسلم العدل قاطع الضبط من غير شذوذ وعلة والحسن لغيره ما روى من غير وجهه باسناد ضعيف لا من جهة الفسق

قوله وموجبه علم الطمانينة قال القسطلاني في الفصل الاول من مقدمته شرح البخاري والمشهور وهو الاول اقسام الاحاد بالدرج محصورة بالمر من اثنين وثلاثين بالمتواتر عندهم لانهم ينفيد العلم النظري انتهى وقال بجيد ذلك قيل حديث الباب في شرح حديث اما لا عمل بالنبيا نعم المشهور حتى بالمتواتر عند اهل الحديث غير انه ينفيد العلم النظري اذا كان طرقه مبني على سلمه من ضعف الرواة والعلل بالمتواتر ينفيد العلم النظري انتهى وقال في التوضيح الثاني علم الطمانينة وهو علم قطعي به النفس لانه وان كان في الاصل خبر الواحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزهه عن سمته الكاذبة لكنه دخل في حد التواتر وقال في التبرج قوله والثاني في المشهور ينفيد علم الطمانينة والطمانينة زيادة توطين وتكئين يحصل لنفسه فان كان المراد

بغيره خبر الواحد فان قيل هو ما اتصل بالمتواتر انتهى من غير وجهه باسناد حسن لذاته والحسن لذاته ما اتصل بسندة بنقل العاقل البالغ المسلم العدل قاطع الضبط من غير شذوذ وعلة والحسن لغيره ما روى من غير وجهه باسناد ضعيف لا من جهة الفسق

تقریر: ۱۰۰

[illegible][illegible]

[illegible]

اول الحكماء والاسرائيليات فيضاف الى النبي صلى الله
 عليه وسلم والثالث ان ياخذ الواضع حديثا فيركب
 له اسنادا صحيحا فكل ذلك حرام بالاجماع وكبيرة من
 الكبائر عند جميع اهل العلم والم يستحله فانه كفر
 وكذا رايته حرام بالاتفاق واصحاب الوضع اصنافا
 فالصنف الاول الزنادقة فانهم وضعوا الاحاديث ^{قصدا}
 الى افساد الشريعة وايقاع الشك في الطريقة النبوية
 والتلاعب بالدين والصنف الثاني دعاة المبتدعة
 ومتعصبى المذاهب فانهم وضعوا الاحاديث لنصرة
 مذاهبهم ومطالبة بهم والصنف الثالث فسقة المحرثين
 فانهم وضعوا الاحاديث سمعة واغرا بالقصد لا الشهادة
 واتباع الهوى لامراء والرؤساء والصنف الرابع الكرامية
 والمتصوفة فانهم اباحوا وضع الاحاديث في الفضائل
 والترغيب والترهيب فمن ثبت كذبه في الحديث النبوي
 ولو في العمرة فحديثه مردود بالاتفاق والمتروك

[illegible][illegible]

مارواه المتهم بالكدب او كان مخالفا للقول المعلوم
 من الدين والمعلل افيه حلة خفية قادمة في الحق
 من توهم الراوي تنبه عليها العارف عند تتبع طرق
 الحديث على وهمه في وصل المرسل او رفع الموقوف
 او ادراج الحديث او الجملة او الكلمة في الحديث او حذفها
 من الاشياء القادرة سواء كان في المتن او الاسناد
 فاذا تنبه عليه العارف فالراجح المحفوظ والمعرف
 ومقابلته الشاذ او المنكر والشاذ مارواه المقبول عن
 شيخ مخالفا لمارواه من هو او وثق منه عنه بالرواية

لما قول المعلق قال القسط في الفصل الثالث من فصول مقدمة شرح البخاري و
 فيها ظاهرة السلا بتلخيص شروط الصحة لكن في حلة خفية فيها غرض نظم للنقاد اطباع السنة
 الحاذرين بعلمها عند جمع طرق الحديث والمحقق منها كالحديث راوي ذلك الحديث نفي عن
 هو اخطأ وضبط اكثر عددا او اقدره وعدم المتابعة عليه مع قرآن تنبه على وجهه وصل
 مرسل او رفع موقوف او ادراج حديث في حديث او لفظة اوجلة ليست في الحديث ارجا
 فيه او وهم بايدال راجع ضعيف شقة ويقع في الاسناد والحق فالاول كحديث يعلى بن
 عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار البيعان بالخيار صرح النقاد بان يعلى غلط انما هو عليه
 بن دينار لا عمرو بن دينار وشذ ذلك عن سائر اصحاب الثوري وبسبب الاشتباه انما هو عليه
 في اسم الابن في غير واحد من الشيوخ وتقابل بها في الوفاة واما علمه التثنية فحديث مسلم

الحديث عن عمرو بن دينار البيعان بالخيار صرح النقاد بان يعلى غلط انما هو عليه
 بن دينار لا عمرو بن دينار وشذ ذلك عن سائر اصحاب الثوري وبسبب الاشتباه انما هو عليه
 في اسم الابن في غير واحد من الشيوخ وتقابل بها في الوفاة واما علمه التثنية فحديث مسلم

من فصول مقدمة شرح البخاري و فيها ظاهرة السلا بتلخيص شروط الصحة لكن في حلة خفية فيها غرض نظم للنقاد اطباع السنة
 الحاذرين بعلمها عند جمع طرق الحديث والمحقق منها كالحديث راوي ذلك الحديث نفي عن
 هو اخطأ وضبط اكثر عددا او اقدره وعدم المتابعة عليه مع قرآن تنبه على وجهه وصل
 مرسل او رفع موقوف او ادراج حديث في حديث او لفظة اوجلة ليست في الحديث ارجا
 فيه او وهم بايدال راجع ضعيف شقة ويقع في الاسناد والحق فالاول كحديث يعلى بن
 عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار البيعان بالخيار صرح النقاد بان يعلى غلط انما هو عليه
 بن دينار لا عمرو بن دينار وشذ ذلك عن سائر اصحاب الثوري وبسبب الاشتباه انما هو عليه
 في اسم الابن في غير واحد من الشيوخ وتقابل بها في الوفاة واما علمه التثنية فحديث مسلم

قوله والمكرر ما رواه الضعيف الم قال العسقلاني في شرح الخبيرة وان وقعت
 المخالفة مع الضعيف فالراجح يقال له المعروف ومقابل يقال له المنكر مثله ما رواه ابن
 ابي حاتم من طريق جبيب بن جبيب وهو اخو حمزة بن ابي جبيب الزيات المقرئ عن
 ابي احق عن العيزر ابن حرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

او النقصان في المتن والاسناد والمنكر ما رواه
 الضعيف عن شيخ في الفالما رواه المقبول عنه بالزيادة
 او النقصان في المتن والاسناد او رواه الفاسق
 او كثير الغلط او كثير الغفلة او شئ الحفظ والمضطر
 ما رواه واحدا او اكثر عن شيخ واحد على وجه مختلف
 متضادة بحيث لا يترجح احدهما على الآخر ولا يمكن الجمع
 بينهما ما ساء كان في المتن او الاسناد والمقلوب ما كان
 فيه تقدير وتأخير في المتن أو ابدال ما كان سرا
 سهوا فان القلب لو كان سهوا فهو من المقلوب وتوها
 فهو من المعلول او عما فهو من الموضوع الا ان يكون
 على قصد الامتحان بان يقلب المتن والاسناد
 فجعل متن هذا لاسناد آخر واسناد هذا لمتن آخر

قوله والمنكر ما رواه الضعيف الم قال العسقلاني في شرح الخبيرة وان وقعت
 المخالفة مع الضعيف فالراجح يقال له المعروف ومقابل يقال له المنكر مثله ما رواه ابن
 ابي حاتم من طريق جبيب بن جبيب وهو اخو حمزة بن ابي جبيب الزيات المقرئ عن
 ابي احق عن العيزر ابن حرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

قوله والمنكر ما رواه الضعيف الم قال العسقلاني في شرح الخبيرة وان وقعت
 المخالفة مع الضعيف فالراجح يقال له المعروف ومقابل يقال له المنكر مثله ما رواه ابن
 ابي حاتم من طريق جبيب بن جبيب وهو اخو حمزة بن ابي جبيب الزيات المقرئ عن
 ابي احق عن العيزر ابن حرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

بَيْنَ الْمُتَّقِينَ فِي سُبُوحٍ مُنِيرَةٍ ۖ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآيَاتِ وَالْحُكْمِ يُجْزَوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۚ

بَيْنَ الْمُتَّقِينَ فِي سُبُوحٍ مُنِيرَةٍ ۖ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآيَاتِ وَالْحُكْمِ يُجْزَوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۚ

يقال النووي في فصول شرح مسلم التيسير ما كان أحد ما أن يروى عن عاصره ما لم يسمع منه وما سماعه قالوا قال في أن يروى
منه وهو لم يسمع منه شيخه السقط خرو ضعيفا وأصغرنا تحسبنا الصورة الحديث وفيه القسم كروه جدا ومنه أكثر العلماء
شعبته من أشدهم وظاهر كلامه أنهم لم يرووه في غير ظاهر ظاهر فأنه يوم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به وإن مقتضاه وأثبت ثم نقل في خبر من العلماء
من عرف منه التيسير صار محروجا لا تقبل روايته في شيء أبدا وإن بين السماع الصحيح قاله الجاهل من الطوائف ما رواه له لفظ
صحت لم يبين فيه السماع فهو مسلط عليه في كسوته حدثا وخبرنا ما فيها فهو صحيح مقبول بحجة بطا القسم الثاني من أنه السماع فالتيسير
أو غيره أو شيئا حقيقة ولكنه بما لا يعرف بكونه أن يعرف محل على ذلك كونه ضعيفا أصغر أو يستكشف أن يروى عنه شيء أكثر أو يروى
من الرواية عنه فيروى أن يعرفه كراهته تكرار الرواية عنه على صورة واحدة أو يعرف ذلك من الأسباب كراهته هذا القسم خف سبباً له
معرفة انتهى فأعلم أن السقوط قسمان ظاهر وباطن فالظاهر هو الواضح حديث منقطع وجعل ومحصل مرسل والباطن هو ما لم يسمع منه
جمع أقسام الحديث الضعيف سوى أقسام الانقطاع الظاهري لكن لما كان في كل قسم جزء موجود ينبغي كل قسم إلى حده الموجود فيه فإن
الموضع منسوب إلى الكذب المترك منسوب إلى الاتهام وبذلك البولي إلى الدلس فإنه ليس بمنسوب إلى المرجح لعدم وجوده فيه لأن التيسير
ليس بمرجح عند جمهور المحققين والأصوليين لأن الحديث الدلس الثقة إذا ما بالسماع مقبول عنهم فإذا كان الأمر كذلك فغداً
التيسير إلى الباطن قال السقوط في في شرح الغيبة في السقوط فيكون واضحاً الكون اللوحي مثلاً لما مر من روى عنه وقد يكون خفياً
فلا بد من الأمانة الخدائق المطول على طريق الحديث على الأسانيد فالظاهر هو الواضح يدرك بعدم التقاطع بين الرواية وشيخه يكون
لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعوا ولم يستلزمه إجازة ولا جادة فمن ثم احتجج إلى التاريخ لمقتضاه تحرير مواليد الرواة و
وفياتهم وأوقات طلبهم وارتباطهم وقد اقتضت أقوالهم ادعاء الرواية عن شيخه خبره بالتواريخ كذب عليهم والقسم الثاني وهو الخفي
الدلس انتهى فقال في التوضيح فصل في الانقطاع وهو ظاهر وباطن أما الظاهر فكما لا إرسال وأما الانقطاع الباطن فاما بمعارضته وأما
في الناقض فصار الانقطاع الباطن على قسمين لاهل أن يكون منقطعاً بسبب معارضة الثاني أن يكون الانقطاع لضعف الرواية
والأول على أربعة أوجه ما كان يكون معارضاً للكتاب السنة المشهورة أو يكون شاذاً في عموم البلوى أو بأعراض الصحابة فإنه معارض
الاجماع الصحابة وكذلك كل حديث يعارض لبيان أقوى منه فإنه منقطع وأما القسم الثاني فكأنه المستور لا في الصدور الأول وهو المعارضة
والمتعذر وهو المختلط والصبي العاقل والعقل المشبه بالفتنة لأن غالب حاله التيقظ والمصالح الذي لا يلبس إلى من السهو للظاهر والتزوير
وأما بلوى فإنه لا يقبل وأما شبيهه للشرط المذكورة في الرواية لا ما كان الاتصال بوجوده بشرط الذي ذكرنا في الرواية فحيث عدم
بعضها لا يثبت الاتصال انتهى والمراد بأعراض الصحابة اجماع الصحابة كالأول عليه قوله فأنه معارض لاجماع الصحابة والمراد بكونه شاذاً
في البلوى العام بكونه معارضاً للعقل كالأول عليه قوله لا يكون شاذاً في البلوى العام كحديث جبر النسيئة فإنه لو كان فقاهه مثل هذه
الحادثة ما يحيد العقل انتهى وقال السقوط في في شرح الخبئة ومنها ما يروى من رجال الروي كان يمكن مناقضا النص القرآن أو السنة
المتواترة أو اجماع الغفلى أو مرجح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك كما قبل انتهى قوله كما فالتابع في فصول
شرح مسلم فصل في معرفة الاعتبار المتابعة والشاهد والأثر والشاذ والمنكر فإذا روى حماد مثله حديثاً عن أيوب عن ابن
سبر بن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمنع من رواه نفعه غير حماد عن أيوب عن ابن سيرين غير أيوب أو عن أبي هريرة غير ابن
سيرين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة فإني ذلك بعد علم أن له أصلاً يرجع إليه فيه النظر والتفتيش ليس باعتبار ما رواه وما لا يتابع
فإن يروى عن أيوب غير حماد أو عن ابن سيرين غير أيوب أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة

عليه انما الاعتقاد على من قبله فاذا انتفعت المتابعات وتخصر في ذلك اربع احوال حال كون مخالف الرواية من هو حافظ منه
فمن اضيقه ليس على ما ذكره احوال لا يكون مخالفا ويكون هذا الرواية حافظا لها متعاقبا فيكون صحيحا حال كونها من غير احوال
فمن وجب فيكون حسنا حال كونها بعيدا عن حال كونها لا يكون مخالفا واما من هو حافظ له فمحمول بمرور ودوافع المقلوبين فان
لا يخالف رواية كمال اهل البيت وهو قريب من الرواية ايضا ضريان فهو مخالف لا يحتفظه وليس في رواية من اللفظ ولا التقادير
تفرد انتهى فقد علم من كلام النووي ان المنكر والشاذ في كل منكر او في كل مخالف لا يحتفظ به ويخفف من مروره وقال العسقلاني
في شرح التوبة ولا اختصاص في هذه المتابعة سواء كانت ثامنة او قاصرة على اللفظ بل بوجاهة المعنى كقولها تحتة يكونها من رواية
الصحابي وان وجد من يروي عن حديث صحابي آخر يشبه في اللفظ والمعنى فقط فهو شاهد انتهى تأمل من حزمة الطرق التي يحصل منها
والشاهد انما يحصل من تتبع المسانيد والجامع والمعاجم والاحزاب **قوله** فمن اراد ان يقول ان النووي في فصله شرح مسلم فصل
اذا روى الشيخ الحديث باسنادوا ثم اتبعه اسناده الاخر وقال عند انتهائه ان الاسناد مشدود ونحوه قالوا لا مانع من ذلك بل باسنادا لا يحتفظ
عليه الاظم منه وهو قول شعبة وقال صفوان الثوري يجوز بشرط ان يكون الشيخ المحدث ضابطا متحققا في جميع ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
مبين يجوز ذلك مشدود ولا يجوز في نحوه انتهى **قوله** فالمنع من ان يقول النووي في فصله شرح مسلم فصل في اسناد المصنفين في بعض فلاح
قال بعض العلماء هو من اصول الصحيح الذي عليه العمل اليه من صحيح الحديث لا من صحيح الاصل من متفقين في الحديث المصنفين من الحديث لا من صحيح
من ضعيف العتقة التي انتهى **قوله** ومن متصل الزوال مسلم في صدر صحيحه ذلك ان القول بالذات في النسخ المتفق عليه من اهل البيت
والرواية قديمة وحديثان ان كل واحد روى عن مشدود حديثا وجاز يمكن لقائه والسمع منه كونه جميعا كانا في عصر واحد وان بدأت
في عصرهما انما اجتماعا لا تشابه الحكم فالرواية ثابتة بالجملة بها لازمة الا ان يكون مبكرا لا تميزه ان هذا الرواية لم يبق من روى عنه
اولم يسمع منه شيئا انتهى قال الحاكم ان الاحاديث المضعفة التي ليس فيها تيسر متصلا بالاجماع ذكره كبر العلوم في شرح مسلم النسخ **قوله**
من شرط الحديث ثبوت اللقا والولكان مرة الزوال مسلم في صدر صحيحه عم القائل الذي افتتحنا الكلام على الحديث عن قوله ولا ضار من روى
رواية ان كل من روى حديثا في غير ذلك من فلاح قد احاط العلم بانها قد كانت في عصر واحد وبما نزل ان يكون الحديث الذي روى الرازي روى
عده سمعه منه وشاف فيه غير ان لا نعظم زعمنا وانما نجد في شيء من الروايات انها متفق عليها لا تشابه بعضها بل الحديث لا يلقا بعد ذلك
جاءه المجمع على كون عند العبد في رواية من روى جماعة فصاعدا والذات انما يثبت عليها الا في رواية شعبة والرواية
لما فيها من مذهبها فافوقها انتهى **قوله** ومن متصل الزوال مسلم في صدر صحيحه ذلك ان القول بالذات في النسخ المتفق عليه من اهل البيت
روى عن من الاخر حديث ولم يجاهه في ذلك ما رويهم كقوله في رواية شعبة في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فصل قوله ان قول اهل العلم لا خفاء في رواية شعبة في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لا في شيء يشبهه في ذلك جميع ما روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
له فان كان الحديث في صحيحه فالحديث في صحيحه فالحديث في صحيحه فالحديث في صحيحه فالحديث في صحيحه فالحديث في صحيحه
قوله لوجود الاسناد في رواية شعبة في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
العلم ان هذا قد سمع من ابيه عن ابيه قد سمع من ابيه عن ابيه قد سمع من ابيه عن ابيه قد سمع من ابيه عن ابيه قد سمع من ابيه عن ابيه
برويها عن ابيه سمعت واخرى ان يكون بينه وبين ابيه في ذلك الرواية انسان آخر جرحه جرحا لا يروى عنه من ابيه جرحا لا يروى عنه من ابيه جرحا
برويها عن ابيه سمعت واخرى ان يكون بينه وبين ابيه في ذلك الرواية انسان آخر جرحه جرحا لا يروى عنه من ابيه جرحا لا يروى عنه من ابيه جرحا

من رواياتهم على الجهر التي ذكرنا هذا يستدل بها على اكثر من ان شأنه تعالى من ذلك ان الوب السخيتا في وابل
 المبارك ووكيعا وابن نمير ومجاهد وغيرهم ورواه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كنت اطبخ بسل الله صلى الله
 عليه وسلم لحم وحرمة الطيب يا حذوفى هذه الرواية بعينها للشيخ بن سعد وداود الطراز وحميد بن الاسود وروى عن عائشة
 ابواسامة عن هشام قال اخبرني عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى هشام عن ابيه عن
 عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف في الالاسه فارتجل واناح لخص فروا بعينها مالك بن انس عن الزهري عن
 عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى الزهري وصالح ابن كيسان عن ابى سلمة عن عائشة كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فقال يحيى بن كثير في نه الخيز في القبلة اخبرني ابوسلمة بن عبد الرحمن
 ان عمر بن عبد العزيز اخبره ان عروة اخبره ان عائشة اخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يقبلها وهو صائم
 وروى ابن عيينة وغيره عن عروة بن دينار عن جابر قال اطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم الحيتل و
 نهاه عن لحوم البحر اذ لم يته فروا حماد بن زينة عن عروة عن محمد بن علي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النحو
 في الروايات كثير كثير تقاده وفيما ذكرنا منها كفاية لندى الفهم انتهى ثم ذكر مسلم روايات التابعين عن الصحابة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين لم يثبت لقاءهم اياهم مع ان رواياتهم صحاح عند جميع اهل العلم
 كما قال بعد ذكر رواياتهم فكل هؤلاء التابعين الذين نصبنا روايتهم عن الصحابة
 الذين سميناهم لم يحفظ عنهم سمع علمنا منهم في رواية بعينها ولا انهم لقوهم في نفس خبر بعينه وهي اسانيد عند
 زوى المعرفة بالاخبار واراوايات من صحاح الاسانيد ولا اعلمهم وهاهنا شيئا فقط ولا انفسوا فيها سماع بعضهم
 من بعض اذ السماع لكل واحد منهم ممكن من صاحبه غير مستكر كقولهم جميعا كانوا في العصر الذي اتفقوا فيه انتهى
قوله فهو ياتي باطل اكثر السنة بتلك العلة لان الاحاديث الصحاح الوف فاذا كان وجه عدم حجية
 الحديث امكان ارسال فكل حديث معنعن ممكن الارسال لم يكن فيه من اوله الى آخره حدثا او اخبرا او سمعنا ومثل
 ذلك من الصحاح لم تذكر ان يبلغ مائة حديث فكان ابطال اكثر السنة بتلك العلة فلو قيل اشترط ثبوت اللقاء
 ليقضي من القوة وغلبة الظن بالابقية اتحاد العصر وامكان اللقاء فاذا كان الامر كذلك كان الواجب اشترط
 فالجواب ان الآخرون من اهل العلم اشترطوا اشترطوا اخرى تفيد من القوة وغلبة الظن بالابقية شرط ثبوت اللقاء فال
 النووي في شرح مسلم في باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن فاشترط القابض ان يكون قد اذكره ادا كاتبنا وزاد
 ابو المظفر السمعا في الفقيه الثاني فاشترط طول الصحبة وزاد ابو عمر المقرئ فاشترط معرفته براواية عنه وذهب
 بعض اهل العلم الى انه لا يلحق المعنعن مطلقا لاحتمال الانقطاع انتهى وقال بعيد ذلك وذهب بعض اهل الظاهر الى انه لا
 يجب العمل بحديث الواحد الثقة وقال الجبائي من المعترلة لا يجب العمل بالاماراه اثنان عن اثنين واربعه عن اربعة انتهى
 كلام النووي فاذا كان الامر كذلك كان الواجب اشترطه فالحاصل ان كل ذلك من شرط الجاهل والقاليسي والمقرئ
 والسمعا في بعض اهل العلم وبعض اهل الظاهر مشطرا فبين عن اثنين واربعه عن اربعة كذا باطل مود بالاجماع من

وقال غيره لا يلزم

الحمد الواحد باعتبار الاضافة مرفوع **وموقوف ومقطوع فالمرفوع ما اضيف** **الى النبي صلى الله عليه وسلم من القول والفعل والتقريب**

من السلف والخلف لوقيل قال العقلا في شرح النخبة اما رجحانه من حيث الاتصال فلا شرط ان يكون
 الراوي قد ثبت له لقار من روى عنه ولو مرة والكافي مسلم بطلاق المعاصرة والزم البخاري بانه يحتاج الى
 ان لا يقبل العنقة اصلا والزم به ليس بلازم لان الراوي اذا ثبت له القامرة للجبري في
 رواياته احتمال ان لا يكون سمع لانه يزعم من جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة مفروضة في غير الدرس
 انتهى فالجواب بالوجهين فالاول ان ذلك منقوض بفعل ثقة التابعين وائمة الدين كما مر والثاني ان حاصل
 كلام العقلا في ان ثبوت القامرة يمنع جريانه احتمال عدم السماع لانه لو لم يمنع لكان مدلسا لكل حال باطل لان المسئلة مفروضة
 قلنا ان اتحاد العصر بشرط إمكان القامرة يمنع جريانه احتمال عدم السماع لانه لو لم يمنع لكان مدلسا
 لكن الثاني باطل لان المسئلة مفروضة في غير الدرس

..... فاجوبكم فوجوبنا **قوله** فلذا رده مسلم في صحيحه الخ قال مسلم في صحيحه قد تكلم بعض منتجي الحديث
 من اهل عصرنا في تصحيح الاسانيد وسقمها بقول لو خرجنا عن حكاية وذكرنا صفي لكان رأينا متينا ومذهبنا صحيحا اذ
 الا عرض عن القول المطرح اخرى لامة واخال ذكرناك واجد ان لا يكون ذلك تنبيها لجهال عليه ثم قال في القول به حكم الله
 في طعن الاسانيد قول مخرج متحدث غير متبوع صاحب اليد ولا مساعده من اهل العلم عليه ثم قال في قول مخرج في القول الذي فيه
 نقالته ثم قال فاذا كانت العلة عند من وصفنا قوله من قبل في فساد الحديث وتوهمه ثم قال لو ذهبنا لعد اخبار الصالحين
 عند اهل العلم من بين نزع القائل ونخصيها بغيرنا عن بعض كذا واحصاها كلها ثم قال كان في القول الذي احثه القائل
 الذي حكايناه في توهم الحديث بالعلية ونقصنا اقل من ان يعرج عليه يثار ذكره اذ كان قولا لا حكاية ولا حكاية خالفنا لم يقل احد من اهل
 العلم سلفا سيكتون بعدهم خلف فلا حاجة بنا في رده اكثر مما شرعنا انتهى **قوله** والسلسل ما كان فيه رجل
 اسناده على حالة واحدة الخ قال القسطلاني في فصل ثالث من فصول مقدمته شرح البخاري والسلسل
 ما ورد بجملة واحدة في الرواية او الرواية انتهى وقال السيد في مختصر الاصول والسلسل ما يتابع فيه رجال
 الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حالة واحدة في الرواية او الرواية انتهى وقال في شرحنا شرح فاملسل
 من الحديث ما تواتر رجال اسناده واحد او احد على حالة واحدة او صفته واحدة وبها عليه لا يكون وقال الحكم من اتبعها
 ان يكون القامر الاول في جميع الرواية والة على الاتصال وان اختلفت فقال بعضهم سمعت
 بعضهم اخبرنا وبعضهم حدثنا وانواع السلسل كثير اخرها في دلالة على الاتصال انتهى

حقيقة اوحكاما المرفوع الحقيقي من القولان يقول
الصحابي اخبرني اوحداثنى رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كذا والمرفوع الحقيقي من الفعل
ان يقول الصحابي رايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل كذا او يقول هو او غيره كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا
والمرفوع الحقيقي من التقرير ان يقول الصحابي
قلنا او فعلنا بحضرة رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذا من غير انكار والمرفوع للحكمي من القول
ان يقول الصحابي لا مجال فيه للاجتهاد
ولم يكن له تعلق ببيان المراد او تفسيره
او شرح الغريب ولم يأت به من الاستدلال
كالاخبار الماضية والامور اللاحقة
من الملاحم والفتن والاحوال القبيحة

وهو فينا أو هو بين أظهرنا وأمرنا بكذا أو نهينا عن
 كذا أو من السنة كذا أو نخذ ذلك وقول الراوي
 عند ذكر الصحابي رفعه أو يرفعه أو مرفوعا أو يرفعه
 وينميه أو يبلغه أو يثره أو يسنده كله مرفوع متصل
 بخلاف الموقوف ما أضيف إلى الصحابي القول والفعل أو
 التقرير والمقتض ع ما أضيف إلى التابعي القول والفعل والتقرير
 فالتبوي هو انسان بعينه الله تعالى هو الحي والنوع عاين البعث مع
 الوحي فالأنبياء كلهم متساوون في نفس النبوة وإن كان تفاضلهم
 في المراتب عند جميع أهل العلم كما قال الله تعالى فَبَعَثَ
 اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا
 أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ
 وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا
 إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْضُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ

وهو فينا أو هو بين أظهرنا وأمرنا بكذا أو نهينا عن
 كذا أو من السنة كذا أو نخذ ذلك وقول الراوي
 عند ذكر الصحابي رفعه أو يرفعه أو مرفوعا أو يرفعه
 وينميه أو يبلغه أو يثره أو يسنده كله مرفوع متصل
 بخلاف الموقوف ما أضيف إلى الصحابي القول والفعل أو
 التقرير والمقتض ع ما أضيف إلى التابعي القول والفعل والتقرير
 فالتبوي هو انسان بعينه الله تعالى هو الحي والنوع عاين البعث مع
 الوحي فالأنبياء كلهم متساوون في نفس النبوة وإن كان تفاضلهم
 في المراتب عند جميع أهل العلم كما قال الله تعالى فَبَعَثَ
 اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا
 أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ
 وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا
 إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْضُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ

وهو فينا أو هو بين أظهرنا وأمرنا بكذا أو نهينا عن
 كذا أو من السنة كذا أو نخذ ذلك وقول الراوي
 عند ذكر الصحابي رفعه أو يرفعه أو مرفوعا أو يرفعه
 وينميه أو يبلغه أو يثره أو يسنده كله مرفوع متصل
 بخلاف الموقوف ما أضيف إلى الصحابي القول والفعل أو
 التقرير والمقتض ع ما أضيف إلى التابعي القول والفعل والتقرير
 فالتبوي هو انسان بعينه الله تعالى هو الحي والنوع عاين البعث مع
 الوحي فالأنبياء كلهم متساوون في نفس النبوة وإن كان تفاضلهم
 في المراتب عند جميع أهل العلم كما قال الله تعالى فَبَعَثَ
 اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا
 أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ
 وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا
 إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْضُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ

لا حول ولا قوة الا بالله

[illegible]

[illegible]

فهذه النصوص من القرآن والحديث تدل على وجوب اتباع الإمام الأفضل وعليه التمسك في المكن الثاني من الباب الثاني من كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يذهب أحد المحصلين إلى أن المجتهد يجوز له أن يعمل بموجب اجتهاد غيره ولا إلى أن الذي أدى اجتهاده في التقليد إلى شخص ما أفضل العلماء أن يأخذ به مذهب غيره فإن مخالفة التقليد مستق على كونه منكرا عند المحصلين انتهى وقال في الكشف شرح أصول البرزوي فمن جعل الحق حقا أثبت الخيار للعاصي في الأخذ من كل مذهب ما يهواه ومن جعل الحق واحدا كعلمائنا الزم للعاصي أن يتبع إماما واحدا وقع عنده بالنظر أنه أعلم ولا يخالفه في شيء بهوى نفسه انتهى وقال في جامع الرموز شرح مختصر الوقاية قيل كتاب الشريعة أعلم أن من جعل الحق مستقرا كما لمعتزلة أثبت الخيار للعاصي في الأخذ من كل مذهب ما يهواه ومن جعل الحق واحدا كعلمائنا الزم للعاصي أن يتبع إماما واحدا كما في الكشف انتهى وقال في الفتاوى الحامدية في كتاب استحسان أن الحق واحد عند الفقهاء وفائدة أن العاصي يعمل برأي إمام واحد وقع عنده أنه أعلم ولا يخالفه في شيء بهوى نفسه انتهى وقال عبد الوهاب الشعراني في الميزان وكان سيدي على الخواص إذا سألته إنسان التقييد بذهب معين لأن إله هو واجب إله لا يقول وجب عليك التقييد بذهب ما دامت لم تنصل إلى شهود عين الشريعة الأولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم انتهى وقال الشعراني في الميزان فإن قال قائل بما يلزم يجب عندكم على المقلد العمل بالارجم من القولين أو الوجهين فيذهب إمام لم يصل إلى معرفة هذا الميزان من طريق الذوق أو الكشف فالجواب نعم يجب عليه ذلك ما دام لم يصل إلى مقام الذوق لهذا الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر انتهى وقال الشعراني في ميزان التصرف ما من لم يصل إلى شهود عين الشريعة الأولى يجب عليه التقييد بذهب واحد كما لم تقر به خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم انتهى وقال المحقق والشامي في شرح الدرر المختار في باب المرتبة قلت أن الذي يجب التعويل عليه لنص إلهي لذهب فإن اتبعنا لذهب واجب لنا وقال في جامع الرموز في كتاب الأعضاء قال أبو بكر الرازي لو قضى بخلافه سب مع العلم لم يجز في قولهم جميعا انتهى وقال في فتاوى الحامدية في كتاب القضاء والقضا لو قضى بخلافه سب مع العلم لا يجوز قصاؤه في قولهم جميعا انتهى وقال الشامي في شرح الدرر المختار في باب الموت فالحق إذا أدى في ثوب الإمام الشافعي من باب لا يجوز إقناعه به بالاتفاق انتهى قد قال قوم بفرعية تقليد إمام الأفضل وعدم جواز تقليد المفضل حيث قال الإمام أحمد في رواية وطائفة كثيرة من الفقهاء أن تقليد الأفضل متعين في تقليد المفضل لا ممنوع كما في تحرير الأصول ومسلم الثبوت وغيرهما من كتب الأصول وكذلك قول الأئمة الشافعية كما في الشامي شرح در المختار قال الإمام الاستواشي في شرح منهاج الأصول للقاضي البيضاوي قال قوم وجب الأخذ بقول أعلم وهو الأقرب وقال آخرون لا يجب ورجح ابن الحاجب جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل وقال في الشامي وفي التحرير وشرح يجوز تقليد المفضل مع وجود الأفضل وبه قال الحنفية والمالكية وأكثر الخنابلة والشافعية وفي رواية عن أحمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز انتهى أي تقليد الإمام الأفضل فرض أن تقليد المفضل عندهم غير جائز وذلك لما ذكرته في سورة الوثوقي ودرر الحق فقد ثبت بنصوص القرآن والحديث أن أتباع الإمام الأفضل واجب بالاتفاق فلا قيل تقليد المفضل مع وجود الأفضل جائز عند الأكثر خلافا لما نقلناه الكثرة الكثيرة واهم بن سبل كما في كتب أصول كنيف كان وجوب اتباع الإمام

هذا القول هو الذي ذهب إليه الجمهور من الفقهاء في كل عصر ومنهم من ذهب إلى أن التقليد لا يوجب العمل بما فيه من الأحكام الشرعية بل يقتضي العمل بما فيه من الأصول الشرعية

ممنوع وقال كثرهم تقليد الافضل واجب وتقليد المفضل ما يرد ذلك الجواز لا يتنا في الوجوب الذي قلناه به فالتحق
 اهل الفرض بالوجوب على الوجوب فكان وجوب اتباع الامام الافضل بالاتفاق وتوقيل قد ذكر في كتب الاصول من
 مسلم الثبوت وغيره لو التزم احد من مبيننا لم يلزم عليه الاستمرار فقليل نعم وقيل لا فلا واجب الا ما ادب به الله تعالى ولم
 يوجب على احد ان يتخذ مذهب بمذهب احد من الائمة وقيل هو كمن لم يلزم انتهى فكيف وجوب اتباع الامام الافضل بالاتفاق
 فالتجواب ان غير المجتهد اذا اختار المذهب ففي استمراره مذهب ثلاثة مذهب الاول الوجوب والثاني عدم الوجوب والثالث
 الوجوب في المعلوم وعدم الوجوب في غير المعلوم لكن المراد بالوجوب ههنا الفرض لا الوجوب الذي قلناه به دليل ان تلك
 المسئلة المذكورة في كتب الاصول المالكية والشافعية ايضا والوجوب عندهم بمعنى الفرض ويطلق في كتب الاصول الحنفية
 بمعنى الفرض ايضا فلذا قالوا الامام للوجوب ويؤيد ما قلناه ما صرح به بحر العلوم في مسيل الثبوت في شرح تلك المسئلة حيث قال
 فقليل نعم يجب الاستمرار عليه ويحرم الانتقال من مذهب الى مذهب آخر وقيل لا يجب الاستمرار ويصح الانتقال انتهى فقولهم
 ويحرم الانتقال مرجح فيما قلناه لان التقرير ضد الفرض لا الوجوب الذي قلناه فاذا كان المراد بالوجوب ههنا الفرض
 كان الاختلاف في الفرض وعدمه لا في الوجوب وعدمه فلا يكون ذلك لاختلاف منافي بالاتفاق وتوقيل
 قد ذكر في كتب الاصول كان الناس يستفتون مرة بعد مرة بهذا من غير تكرر فكيف كان وجوب اتباع الامام الافضل
 بالاتفاق فالجواب ان ذلك كان قبل تدوين المذاهب لارادة الضرورة قال على القاري في الرسالة المؤلفة في جواب
 الرسالة المنسوبة الى امام الحرمين في قصة العقاب بل يجب عليه حتمان يعين مذهباً من هذه المذاهب اما مذهب
 الشافعي في جميع الفروع واما مذهب غيره وليس له ان ينتحل من مذهب الشافعي ما يهواه ومن مذهب غيره
 في الباقي ما يرهه لانا لوجوزنا ذلك لادى الى الخط والخروج عن الضبط حاصله يرجع الى نفى التكليف لان
 مذهب الشافعي مثلاً يقتضي تحريم شيء ومذهب غيره باحة ذلك الشيء بعينه او بالعكس فهو ان شاراهل الى الحلال و
 ان شاراهل الى الحرام فلا يتحقق المحل والحرمة حينئذ وفي ذلك عدم التكليف وابطال قاعدة واستيصال قاعدته و
 ذلك باطل فالتغيب ليس في عهد الصحابة كان الواحد مخيراً بين ان ياخذ في بعض الوقائع بمذهب الصديق
 لا كروفي بعض آخر بمذهب الفاروق قلنا كان كذلك لان اصول الصحابة لم تكن كافة لعامة الوقائع ولا شاملة
 لكافة المسائل لانهم لم يتعرضوا الى تفصيل التفرع والتفصيل وشميد الاصول والقواعد فلا جمل
 الضرورة يحل المقدم من اتباع الصديق في بعض الوقائع واتباع الفاروق في بعض آخر فاما في زماننا فمذهب
 الائمة الاربعة كافية بمعرفة الكل فلا ضرورة الى اتباع الامامين انتهى كلام القاري وتوقيل قد ذكر في بعض
 الكتب عن ابن جنيح لا تغرد في الاماكا ولا الادراسي ولا النخعي ولا غيبهم خذ الاحكام من حيث اخذوا من
 الكتب والسنن انتهى فكيف كان وجوب اتباع الامام الافضل في الجواب ان ذلك خطاب لمن صار مجتهدا
 به بعد كتابه في في الميرس وبلغنا ان شفا استتاه شفا عنه في تقليد احد من علماء عصره فقال
 لا ينبغي ان يكون الا من لا يخفى ولا غير مجتهد الاحكام من حيث اخذوا فلنا يجوز حمل على من لفت على

استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والا فقد صرح العلماء بان التقليد واجب على كل ضعيف وقاصر انتهي
ولو قيل قد علم من الكتب ان كثير من المقلدين يعلمون ويقولون بمذهب غير امامهم كابي يوسف ومحمد بن الحسن
فكيف كان وجوب اتباع الامام لا فضل على المقلد بالاتفاق فالجواب ان المقلد اذا كان له ملكة الاجتهاد
وجب عليه الاجتهاد وفي الفروع والاتباع في الاصول قال الشافعي في الميزان فان قال قائل كيف صح من هؤلاء
العلماء ان يفتوا الناس بكل مذهب مع كونهم مقلدين ومن شأن المفتا ان يخرج من قول امامه فالجواب يحتمل ان
يكون احدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كابي يوسف ومحمد بن الحسن
وامشب والمزني وابن المنذر وابن شريح فلهذا لا ركة لهم فتوا الناس بالما يصرح به امامهم لكنهم لم يخرجوا عن قواعدهم
ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يقولون على المذاهب الاربعة اطلعهم الله تعالى على عين الشريعة الاولى انتهي وقال
الاشعري والطحاوي في صدر شرحي الدر المختار في بحث طبقات الفقهاء والطبقة الثانية طبقة المجتهدين في
الذهب كابي يوسف ومحمد بن الحسن وسائر اصحاب ابي حنيفة القضاة الذين على استخراج الاحكام وان ظاهروا
في بعض الفروع لكنهم يفتقدونه في قواعد الاصول ويهيمتازون عن المعارضين في المذهب كاشافعي وغيره
الخاصين له في الاحكام غير مقلدين له في الاصول انتهي ولو قيل قد ذكر في بعض الكتب عن الاربعة اذا صرح
الحديث فهو مذهبي واتركوا قول يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف كان وجوب اتباع الامام الا افضل
بالاتفاق فالجواب ان ذلك محمول على من كان له ملكة الاجتهاد قال الشافعي في شرح الدر المختار قيل بحث
رسم المفتي فقد صح عنه انه قال اذا صرح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ابن عبد البر عن ابي حنيفة ونقله الامام الشافعي
عن الاربعة فلا يخفى ان ذلك لمن كان اهل النظر في النصوص انتهي والمراد من اهل النظر اهل الاجتهاد قال الشافعي
في شرح الدر المختار في كتاب القضاء وصار له ملكة النظر في الادلة واستنباط الاحكام منها وذلك هو المجتهد
المطلق والمقيد انتهي وقال الشافعي قلنا هو محمول على من كان له القدرة على استنباط الاحكام من الكتاب
والسنة والا فقد صرح العلماء بان التقليد واجب على كل ضعيف وقاصر انتهي وقال ابن الحاجب في مختصر الاصول
وغيره من كتب الاصول من لم يبلغ درجة الاجتهاد يلزم له التقليد سواء كان عاميا او عالما انتهي ولو قيل
قد ذكر في القرآن مذمة التقليد حيث قال الله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما افينا عليه ابائنا واولادنا
كان اباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون وقال الله تعالى قالوا الرضاء الرحمن اعبدهم بالهم بذلك من علم ان
هم لا يخرجون اهل البيت من كتابهم بل قالوا انا وجدنا ابائنا على امته وانا على اثارهم مهتدون
وكذلك ارسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوا انا وجدنا ابائنا على امته وانا على اثارهم مهتدون وامثال
ذلك في كثير مواضع القرآن وكان اصحاب الشافعية يقولون هذه المواضع برد التقليد فالجواب بالوجوب
فالوجه الاول ان ذلك كله في التقليد في العقليات لا في الشرعيات لان الشرعيات لان الشرعيات غير جائز
للمجهر قال في مسلم النبوت لا يجوز التقليد في العقليات كوجود الباري ونحوه عند اكثر العنبري بعض الشافعية

قالوا يجوز التقليد فيها وطأ الله تعالى ولا يجب التقليد فيها ويحرم النظر لنال الجميع القاطع على جوب العلم بأدلة صفة وذلك
 لا يحصل بالتقليد ولا بد من التفتيشان في التقليد الاثنان لاشين في حدوث العالم وقد فلا بد من النظر الصحيح ليحصل العلم
 انتهى فيكون في مختصر الاصول في سائر كتب الاصول والالتقليد في اشعيات فانه ماورد به النصوص قال الله تعالى فاسئلا
 الذين اوتوا الكتاب من قبلهم فاستخرجوا لك من لديهم الا ترى انهم لا يعلمون وقال الله تعالى واتبع سبيل من اناب الى وغير ذلك من النصوص المذكورة وقال في مختصر الاصول المصنف
 من لم يبلغ درجة الاجتهاد يلازمه التقليد سواء كان حاميا او عالما لانا قوله تعالى فاسئلا الذين اوتوا الكتاب من قبلهم فاستخرجوا لك من لديهم
 والعلماء الذين هم في درجة من غير اهل المستند وشاع وزاع ولم ينكر عليهم فكان اجماعا انتهى وكذا في سائر كتب الاصول والوجوب
 الثاني ان ذلك كله في التقليد الذي لم يدل عليه دليل نقلي فذلك التقليد تقليد الكفار والتقليد منهم حال الاسلام فهو التقليد الذي
 دل عليه دليل نقلي كما من نصوص القرآن والحديث فلا اصرار عليه الاتفاق فاعلم ان التقليد في الشريعة والعرف الذي عليه جمهور
 الاصوليين هو اتباع غير المجتهد للمجتهد لكونه كذلك تعريف مشتمل على شئتين فاولهما كون التابع غير مجتهد لقوله تعالى
 فاسئلا الذين اوتوا الكتاب من قبلهم فاستخرجوا لك من لديهم فاستفادوا لان المجتهد ماورد به العمل بمقتضى اجتهاده بالاجماع قال في مختصر الاصول وتحرير الاصول ومسلم
 وغير ذلك من كتب الاصول لان المجتهد يجب عليه العمل بمقتضى ظنه لا يجوز له التقليد مع اجتهاده اجماعا انتهى وقال ابن خلدون
 في مختصر الاصول والقاضي في شرحه العوضي من لم يبلغ درجة الاجتهاد يلازمه التقليد سواء كان حاميا او عالما انتهى و
 كذا في سائر كتب الاصول والتقليد الثاني كون المتبوع مجتهدا لقوله عليه السلام نعم الرجل الفقيه ان اصبحت اليه نفع وان استغنى
 نفسه واهل رزق ولا نه لولم يكن من اهل الاجتهاد وكان الاستفتاء عنه عابا بالاتفاق وقال ابن الهمام في تحرير الاصول بالاتفاق على
 محل الاستفتاء بمن عرف اثنان اهل الاجتهاد والعدالة وعلى امتناعه ان ظن عدم احدهما انتهى وكذا في سائر كتب الاصول
 والتقليد الثالث كون المتبوع مجتهدا عدلا لقوله عليه السلام ملاك الدين الورع رواه البيهقي ولا نه لولم يكن عدلا لكان الاستفتاء
 عنه عابا بالاتفاق قال البهائي في مسلم الشبوت بالاتفاق على جواز الاستفتاء من مفت معلوم الاجتهاد والعدالة وعلى امتناعه
 ان ظن عدم احدهما انتهى وكذا في سائر كتب الاصول فذلك التقليد المذكور عليه جمهور الاصوليين قال في مسلم الشبوت وبحر العلوم التقليد
 العمل بقول الغير من غير حجة والرد حجة من الحجج الاربعة والافقول المجتهد حجة فالرجوع الى النبي عليه السلام او الى الاجماع ورجوع
 العامي الى المفتي والقاضي الى العدل ليس تقليد لا يجب ان يصح ذلك فهو محل حجة لا بقول الغير لكن العرف على ان العامي مقلدا
 للمجتهد بالرجوع اليه وعليه مذهب الاصوليين وروايتهم المعتمدة عليه انتهى فاحصل ان رجوع العامي الى المجتهد لا كان واجبا
 بحجة من الحجج الاربعة لقوله تعالى فاسئلا الذين اوتوا الكتاب من قبلهم فاستخرجوا لك من لديهم وقال الله تعالى واتبع سبيل من اناب الى وغير ذلك من النصوص
 كان مقتضى انقياس ان يكون من التقليد لانه على بقول الغير من غير حجة من الحجج الاربعة لكن صادرة عن العلماء وهي ان
 رجوع العامي الى المجتهد تقليد وهو العرف المشتهر المعتمدة عليه الذي عليه جمهور الاصوليين فقد ثبت بما ذكرنا ان قول من قال
 ان رجوع العامي الى المجتهد غير ثابت بدليل من اادلة الاربعة الكتاب والسنة واجماع الامة والقياس
 عند اهل الاصول جهل مركب اوهبتان عظيم فلا يعتمد عليه ولا يلتفت اليه
 فقد حصل ما ذكر ان التقليد في الشريعة والعرف الذي عليه جمهور الاصوليين

قالوا يجوز التقليد فيها وطأ الله تعالى ولا يجب التقليد فيها ويحرم النظر لنال الجميع القاطع على جوب العلم بأدلة صفة وذلك

خبر الواحد بأخبار المعاصرة أحد عشر قسمًا

فمزيل الثقة بأزادة الثقة غير منافي مع ما ذكره من أن التبريد على طريق الحديث من الدين
يشترط عدم الشك في حد الصحيح والمزيد في متصل الاسناد وهو ان يزيد من هو
ادون من له زيادة في موضع سماعه هو غير مقبول عندهم والمزيد في غير متصل الاسناد وهو ان يزيد
من هو اوثق من له زيادة او مثله او يزيد في موضع عنفته هو مقبول عندهم وقال النووي بأزادة الثقة
مقبول مطلقا عند الجماهير من اهل الحديث والفقهاء الاصل والمحكمين وصلا او رفعه سواء كان مخالفا مثله
او اكثر او حافظ عند الفقهاء واحكام الاصول والمحققين من الحديث انصح وقال الاصوليون ان افرقة الثقة
بزيادة فان التحمل للمجلس يقيها ولم يحتمل غفلته غيره عن تلك الزيادة عادة مرد وان احتل غفلته بعت
عند الجمهور وان تعدد للمجلس يقيها او غير يقيها قلنا لا اتفاق انتهى المحفوظ ارواه المقبول ^{عند الجمهور} ^{عند الجمهور}
لما رواه المقبول المرجوح عنه والشاذ مقبولة والعرف رواه المقبول عن شيخه مخالفا لما رواه الضعيف عنه و
المتكبر مقبولة والمضطرب قد مر تعريفه والسلام لمسلم عن المعاصرة بما يارضه شيء من التصورات المتسوخة
شبه حكمه بما تنازع عند انتهاء مدته في علمه تعالى حكمه وجوب ترك العلل والناكس ما دل على فسخ حكم السابق
عند انتهاء مدته في علمه تعالى حكمه وجوب العمل ^{عند العلماء} ^{عند العلماء} بمعرفة النسب امري فالاصل ان يعرف تآخره بتصره
الله صلى الله عليه وسلم والثاني ان يعرف تآخره بتصره الصحابي الثالث ان يعرف تآخره بالاجماع الرابع
ان يعرف تآخره بالتأخير والخامس ان يعرف تآخره بالخط والراجح ما ذكرنا أقوى من معارضة وجوب العمل عند العلماء
الابن عجلون الاصلين هو اتباع المجتهدين للمجتهدين وهو فرض واجب الفرض ثابت بالادلة القطعية وحكم وجوب العمل بتركه
من غير عذر حرام الواجب ثابت بالادلة الظنية وحكم وجوب العمل بتركه من غير عذر مكره تحريمي فالتقليد الفرض هو اتباع غير
المجتهدين للمجتهدين سواء كانا فاضلا ومفضولا لقوله تعالى فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والتقليد الواجب ابتاع غير
المجتهدين للمجتهدين العدل لافضل لقوله عليه السلام اجعلوا انفسكم خيالك فانه قد قدم فيما بينكم وبين ربكم رواه البيهقي والدارقطني
وقوله عليه السلام من تولى من امر المسلمين شيئا واستعمل عليهم رجلا لم يعلم ان فيه من يروى واعلم بكتاب السنن سنة رسول
الله فقد فان السنن سنة رسول الله وجماعة المسلمين رواه الطبراني وغير ذلك من النصوص المذكورة وعليه الاتفاق كما مر المنقول
قولهم فذلك التعريف الجواب قال الحسقلاني في شرح النجاة زيادة رواية ابي الحسن والصحاح مقبولة ما يقع منافية لروايتين
هو اثنان منه لان الزيادة اما ان تكون اثنان في مينا او بين رواية من لم يذكرها فبذلك تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل
الذي يغير دية الثقة ولا يبرع عن شيخ غيره والمان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رواية الاخرى فبذلك التي يقع
الترجيح فيها ادين معارضتها فقبول الراجح وادوم والمروج واشهر عن جميع من العلماء والقول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل
ولا ينافي ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذ اثم يفسد الشذوذ في مخالفة الثقة من هو
اوثق منه والمنقول عن ائمة الحديث المشتهرين كعبد الرحمن بن ممدى ويحيى القطان واحمد بن حنبل وعليه الجواب

في كتابي كان منسجما على ما في الحديث والفقهاء والاصول وقيل لا يقبل وقيل لا يقبل الا في ما لا يجرى به من اعادة النظر والاعتقاد وقيل
 ان رواه ابو داود في الحول الضابط للمؤمنين حديثا في قوله لا يجرى به من اعادة النظر والاعتقاد وقيل لا يقبل الا في ما لا يجرى به من اعادة النظر والاعتقاد
 عليه ما اذا رواه بعض الثقات الضابطين مقبولا وبعضهم مرفوضا وبعضهم مرفوضا وبعضهم مرفوضا وبعضهم مرفوضا وبعضهم مرفوضا وبعضهم مرفوضا
 وارسله ورفعه في وقت الفصح الذي قاله المحققون من الحاشين فقالوا الفقهاء واصحاب الاصول ان الحكم لمن وصلا ورفعه
 سوا كان المخالف لشيء او اكثر واخطأ لانه زيادة ثقة هي مقبولة وقبل الحكم لمن ارسله ورفعه قال الخطيب يروى اكثر
 الحاشين وقيل الحكم لاكثر وقيل الحكم حفظ انتهى قوله قال لا يجرى به من اعادة النظر والاعتقاد في الفصل المذكور قال الاصول
 ان اتجه المجلس ولم يحتج غفلة عن تلك الزيادة قالها ردت وان احتج قبلت عنه الجبهة وان جعل تعدد المجلس فاولى القبول
 من حذو الجماعة وان تعدد يفتينا قبلت اتفاقا وتفصيلا ذلك بالادلة المذكورة في كتاب الاصول قوله ومرفوع النسخ امور قال
 النووي في شرح مسلم في باب النبي عن كل لحم الا صاحبي قال العلماء يعرف الحديث بآثاره بغير الشاع وتارة بمخبر
 الصحابي تارة بالنسخ اذا تعدد الجميع تارة بالاجماع ولا ينعى كمن يدل على نسخ انتهى قوله فالاول لا يعرف الخ قوله
 عليه السلام كنت نبينكم عن نيابة القيد فزودوا به مسلم وغيره قوله والثاني ان يعرف الخ مثله اخرج عن زيد بن ارقم
 قال كنا عنكم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم نكلم الرجل صاحب الجنب حتى نزلت قمره فقامت فاحمرا بالسكر وبسنا
 عن الكلام رواه مسلم والترمذي وقال حيث زيد بن ارقم حسن صحيح والعمل عليه عند اكثر اهل العلم قالوا ذلك الرجل في الصلوة
 عاده او ناسيا العاد الصلوة انتهى اخرج في نسخة قال كنا افضل من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجرة فقال لنا اردوا
 بالصلوة فان شدة الحر من فيج جنهم رواه ابن ماجه والطحاوي فلا كان السحب لبراد الظاهر عند جمهور العلماء كما في الترمذي
 ومسلم قوله والثالث ان يعرف تأخره بالاجماع يعني اذا وجد الحديثان المتنافيان ولم يعلم تأخر احدهما وجد الاجماع على
 عمل احدهما فقد عرف تأخره بذلك الاجماع واخرج عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل يثني
 والفضة والفضة والبر البر الشخير والشخير والبر البر الشخير والبر البر الشخير والبر البر الشخير والبر البر الشخير والبر البر الشخير
 سمع شتم اذا كان يابيد رواه مسلم وغيره واخرج عن اسامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجرى به من اعادة النظر والاعتقاد
 البخاري وغيره واخرج عن اسامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما قال الرجل في النسبة رواه مسلم وغيره قال النووي في
 شرح مسلم في باب البراد وقد اجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره في كل الاجماع على نسخ انتهى قوله والراجح ان يعرف الخ
 مثله اخرج عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم رواه الترمذي وقال حديث رافع بن خديج
 حديث حسن صحيح انتهى وبقال عبد الرحمن بن مهيدي واحمد بن حنبل واسحاق بن ابراهيم كافي الترمذي واخرج عن
 ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع في مكة المدينة ومكة ومكة فصام رواه الترمذي وقال حديث ابن عباس حديث حسن صحيح

في كتابي كان منسجما على ما في الحديث والفقهاء والاصول وقيل لا يقبل وقيل لا يقبل الا في ما لا يجرى به من اعادة النظر والاعتقاد

في كتابي كان منسجما على ما في الحديث والفقهاء والاصول وقيل لا يقبل وقيل لا يقبل الا في ما لا يجرى به من اعادة النظر والاعتقاد

والمرجح ما كان ادنى قوة من معارضه وحكمه
 وجوب ترك العمل به عند جمهور العلماء ومعرفة
 الترجيح باعتبار المتن وجوه فالوجه الأول
 ترجيح المحظر على الاباحة والثاني ترجيح القول
 على الفعل اذا كان القول حكما عاما والفعل في حيز
 قوله وحكمه وجوب العمل به عند جمهور العلماء قال في مسلم الثبوت وشرح المحرر
 في فصل الترجيح ترجيح العمل بالراجح وسقوط المرجح عند الجمهور على الاصول القطع من
 الصواب ومن بعدهم بذلك فهو مجمع عليه انتهى وقال في مسلم الثبوت وشرح بحر العلوم
 في فصل المعارض قلنا تقديم الراجح على المرجح هو المعقول وعليه انعقد الاجماع
 انتهى وقال بحر العلوم في شرح مسلم الثبوت في فصل المعارض يعمل بالراجح لان ترك
 الراجح خلاف المعقول والاجماع انتهى وقال في العنبري شرح مختصر الاصول قبل بحث
 الاستدلال قد اختلف في قبول الترجيح والمختار قبوله لانه لو اترجى وجب العمل بالاطمع
 على وجوب العمل بالراجح انتهى قوله الاول ترجيح المحظر على الاباحة مثاله ما اخرج عن
 مؤيد بن الحكم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلوة لا يصح فيها شيء
 من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن يراه مسلم وغيره واخرج عن
 زيد بن قيس قال كنا ننكح خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة فيكلم الرجل منا
 صاحبه الى جنبه حتى نزلت وقوموا انه قانتين فامرنا بالسكوت ونبينا نحن الحكماء
 رواه الترمذي وقال حديث زيد بن ارقم حديث حسن صحيح والعمل عليه اكثر اهل
 العلم

في فصل الترجيح ترجيح العمل بالراجح وسقوط المرجح عند الجمهور على الاصول القطع من
 الصواب ومن بعدهم بذلك فهو مجمع عليه انتهى وقال في مسلم الثبوت وشرح بحر العلوم
 في فصل المعارض قلنا تقديم الراجح على المرجح هو المعقول وعليه انعقد الاجماع
 انتهى وقال بحر العلوم في شرح مسلم الثبوت في فصل المعارض يعمل بالراجح لان ترك
 الراجح خلاف المعقول والاجماع انتهى وقال في العنبري شرح مختصر الاصول قبل بحث
 الاستدلال قد اختلف في قبول الترجيح والمختار قبوله لانه لو اترجى وجب العمل بالاطمع
 على وجوب العمل بالراجح انتهى قوله الاول ترجيح المحظر على الاباحة مثاله ما اخرج عن
 مؤيد بن الحكم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلوة لا يصح فيها شيء
 من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن يراه مسلم وغيره واخرج عن
 زيد بن قيس قال كنا ننكح خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة فيكلم الرجل منا
 صاحبه الى جنبه حتى نزلت وقوموا انه قانتين فامرنا بالسكوت ونبينا نحن الحكماء
 رواه الترمذي وقال حديث زيد بن ارقم حديث حسن صحيح والعمل عليه اكثر اهل
 العلم

فليس خرج اليها فقال ما حكم ابو عبد الرحمن فحدثناه باقوال

الاحتمال من الخصوص والعذر والثالث
ترجيح المثبت على النافي اذا كان النفي بالاصل
لا بالدليل فانه اذا كان النفي بالدليل الذي هو
العلم به فالمثبت والنافي على السواء

[illegible]

والشابع ترجيح قوى الدلالة على غيره ومعرفة
الترجيح باعتبار السند وجوه فالوجه الاول

قوله **والسابع** ترجيح قوى الدلالة على غيره لان العمل بالراجح واجب بالاجماع كما مر في
ما خر عن ابى ذر قال سمع النبی صلی الله علیه وسلم فی سفر فاراد المؤمن ان یؤذن فقال
ببره ثم یؤذن یؤذن فقال لما بره ثم اذان یؤذن فقال ابرو حتی سادی النفل التلول
فقال النبی صلی الله علیه وسلم ان شدة الحر من فیج جهنم رواه البخاری واخره عن عاصم بن
مخزومة قال سألنا علیا عن صلاة رسول الله صلی الله علیه وسلم من النهار فقال کلم لا تطیقون
ذلك فقلنا من اطاق ذلك منا فقال کان رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا کان الشمس
ههنا كبیتها من ههنا عند العصر صلی رکعتین وازا كانت الشمس من ههنا كبیتها من
ههنا عند الظهر صلی اربعاً ووصلی قبل الظهر اربعاً وبعدها رکعتین وقل العصر اربعاً الفصل
بمن کل رکعتین بالتسبیح علی الکهکبة المقربين والنبيين والمرسلین ومن تبعهم من المؤمنین
والمسلمین واه التردی واکلام فیہ الامن جبة عاصم بن حمزة قال التردی عاصم بن حمزة
فتع عند بعض بل الحریث انتهی واخره عن ابی سبیل قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم ابرو
بالظہن شدة الحر من فیج جهنم رواه البخاری وغیره قال اول قوی الدلالة کونه صریح
الدلالة من ابی ابرو رسل الله صلی الله علیه وسلم کان بعد المثل یؤید حجة صاحب البر
حدیث ابی هريرة اخبر عن عبد الله بن رافع عن ابي سلمة نوح النبی صلی الله علیه وسلم ان
سأل ابی هريرة عن وقت الصلوة فقال ابو هريرة انما اخبرک صلی الظهر اذا کان فکک مشکک
والعصر اذا کان کلل مشکیک الحدیث رواه الامام مالک فی مؤطا ه قال البخاری فان
ابو هريرة قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لول ان اشرق علی امتی لامتهم بالسوء عند کل

في يومه سلم قال لولاه ان اشرق على اعمق
 من غيرهم تاتوا العشاء وادوا السواك عند
 الثاني عشى بان اريد منه
 صلوة في الثاني على الاول كانت في
 الايام واخرج عن بيته الاسلمى
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخرج من ارضه الاسلمى
 في يومه سلم قال لولاه ان اشرق على اعمق
 من غيرهم تاتوا العشاء وادوا السواك عند
 الثاني عشى بان اريد منه
 صلوة في الثاني على الاول كانت في
 الايام واخرج عن بيته الاسلمى
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخرج من ارضه الاسلمى
 في يومه سلم قال لولاه ان اشرق على اعمق
 من غيرهم تاتوا العشاء وادوا السواك عند
 الثاني عشى بان اريد منه
 صلوة في الثاني على الاول كانت في
 الايام واخرج عن بيته الاسلمى
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخرج من ارضه الاسلمى

[illegible]

عكاز من أضافي در وند منیه ای به وسیله ی پادشاه در سال ۱۱۰۰ هجری قمری به صاحب این کتاب بخشیده شد

الظاهر اربعاً وبعدها ركعتين وقيل العصر اربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على
 الدائكة المقرئين والنبیین والمسلمین ومن تبعهم من المؤمنین والمسلمین رواه الترمذی
 واخرج عن علي بن شيبان قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم الدائكة فكان
 يؤخر العصر ما وقعت الشمس يعني وقتية رويها يوداد واد وخرج عن ام سلمة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشده تعجلاً للعصر منك وانتم اشده تعجلاً للعصر منه
 رواه الترمذی واخرج عن سهيل بن مالك عن ابيه عن عمر بن الخطاب كتب الى ابي
 موسى الاشعري ان صل الظهر اذا زاغت الشمس العصر يعني وقتية وقيل
 ان تدعها صفرة والمغرب اذا غربت الشمس الحديث رواه الامام مالك في الموطأ
 واخرج عن عبد الله بن مسعود قال كنا نصلي العصر والشمس في المقدار ليلتين
 من البهول رواه ابو حنيفة في مسنده واخرج عن رافع بن خديج قال كنا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فنظر جزوا فاقسم عشر قسم فنأكل الحانضجا قبل ان تغرب الشمس متفق
 عليه اخرج عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة العصر والشمس
 طالعة في حجرتي ولم يظهر الفجر بعد متفق عليه واخرج عن انس بن مالك قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس ترفع تحية فيذهب الذاهب الى العوالي
 ايما تيمم والشمس ترفع متفق عليه لا لاول قوى الدلالة لكونه ظاهر الدلالة على المقدار
 المعين بخلاف الثاني فانما لا يدل على شيء من المقدار المعين بل محتمل فان اكل ثم الضم
 بعد العصر قبل الغروب كان كثير الوقوع مع انه بيان واقعة لا بيان حكم على الدوام
 والكتابة وحجة عائشة كانت قربة اليه ليقف كان باهما في جانب المغرب فلا يكون دخول
 الشمس الا من جانب غير الباب وهو غير معلوم وذهب الذاهب الى العوالي الى نحو قنبر
 كما جاء عن الحسن حيث قال كنا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب الى قنبر

الاول ترجیح قوے السند علی غیرہ

قوله الاول ترجع قولى السند على غيره مثاله ما أخرجه عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلوة بعد العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه واخرجه عن محمد بن ابراهيم عن قيس بن عمرو قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقيمت الصلاة فصلينا معه الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني اصلي فقال ههنا يا قيس اصلا تان معاقت يا رسول الله اني لم اكن ركعت ركعتي الفجر قال فلا اذن رواه الترمذي والبردواود ابن ماجه وقال الترمذي حديث محمد بن ابراهيم لا تعرفه مثل هذا من حديث ابي سعيد واسناد هذا الحديث ليس بمختص محمد بن ابراهيم التيمي لم يسمح عن قيس انتهى فيعمل بالاول لكونه قولى السند ويترك الثاني لكونه منقطع السند واخرجه عن ابي ذر قال اذن يؤذ النبي صلى الله عليه وسلم بالظهر فقال ابرو ابرو اذ قال انظر انظر وقال ان شدة الحر من فيج جهنم فاذا اشتد الحر فابرو اذ عن الصلوة متفق عليه واخرجه عن ابي برزة الاسلمي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اسفروا بالظهر فاذا عظم لا حجر رواه الترمذي وقال حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح انتهى واخرجه عن عبد الله بن عمر الحميري عن القاسم بن غننام عن عمتهم ام فروة قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم امي الاعمال افضل الصلوة لاول وقتها رواه الترمذي واخرجه عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوقت من الصلوة رضوان والوقت الآخر عفو الله رواه الترمذي وقال حديث ام فروة لا يروى الا عن ابي ابن عمر الحميري وليس هو بالقوى عند اهل الحديث انتهى وكذلك حديث ابن عمر لكونه بدو على عبد الله بن عمر الحميري فهو ضعيف قال في التقریب عبد الله بن عمر بن حفص بن

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والصالحين من عباده ما ينبغي فؤادها على جميع أسسها على ما عليه من كتابها
وإنما هذا ما ينبغي فؤادها على جميع أسسها على ما عليه من كتابها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كما في القسطنطيني وقال الامام محمد في المخطاة جاء في هذا اختلاف فابطل الى المدينة كالحكم واجاز اهل مكة واهل العراق
 كما في رواية عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم فلا تعلم احد ما ينبغي ان يكون
 علم بتزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن عباس فلا تزي بتزويج المحرم بما يمكن لا يقبل ولا يمس حتى يحل وهو قول
 ابني خيفة والحامة من فقهاء سائتي فاروق عن عثمان بن عفان قال قال بنزل الله صلى الله عليه وسلم لا يتكلم ولا يتكلم
 ولا يتكلم به ولا مسلم وغيره لا يخاري في خبره محمول على نهي التثنية بليل ولا يتكلم به فانه على نهي التثنية بالاتفاق فلا يعارضه
 هذا عقد البخاري في صحيحه باب تزويج المحرم والورد فيه حديث ابن عباس عن غير قول فالحوجه الاول ترجيح الخبرين
 بظاهر القرآن على الخبرين لما اخرج عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال كيف
 تقضي ادهرس لك قضاء قال تقضي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله فاستسئله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 قال لم تجد في سنة رسول الله قال جهده برأي ولا تؤكل ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره وقال الحمد لله الذي وفق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لبري رسول الله رواه الترمذي وابوداود والداري واخرج عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هما اوثق من كتاب الله فالعمل به واجبه لا يخلو تركه فان لم يكن في كتاب الله فاستسئله في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 رواه البيهقي ذكره الشعراني في الميزان وقال النووي في شرح مسلم في باب صحة صوم من طلع الفجر جنبا ولانه موافق للقرآن فلا يسه
 تعالى باح الاكل والمباشرة الى طلع الفجر قال الله تعالى فان لم يكن في كتاب الله فاستسئله في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 لكم لخط الابهض من الخط الاسود من الفجر والمواد المباشرة الى طلع هذا قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون انه اذا
 حاز الجاهل الى طلع الفجر لزم منه ان يصبح جنبا ويصح صومه لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى النبي فاذا ذل القرآن وقيل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على جواز الصوم لمن اصبح جنبا وجب الجواب عن حديثه الى هريرة عن انفسه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انتهى مثاله ما اخرج عن ابني موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ الامام فانصتوا
 رواه ابن ماجه في سنة مسلم في صحيحه واخرج عن ابني هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعل الامام ليوتمه فاذا
 امر بكذا او اقره فانصتوا رواه ابن ماجه وصححه مسلم في صحيحه واخرج عن ابني هريرة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصفر من صلوة جهر فيها بالقرارة فقال بل قرع احدكم اتفاقا فقال بل نعم يا رسول الله قال اني اقول مالي انازع القرآن
 قال فاستسئله الناس عن القرارة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها جهرية بالقرارة من الصلوات حين يجمعوا ذلك من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رواه مالك احمد وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه فقروا عليه السلام بل قرع معي احدكم وقوله عليه السلام
 اني اقول مالي انازع القرآن يدل على انه عليه السلام لم يسمع قرأته فكان تنازع القرآن من جهة الامر للجهل المشروح كما في حديث شبيب
 بن ابني روح عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الصبح فقرأ المزمع فالتبس عليه فلما
 صلى قال يا ابا القوام يصولون معنا لا يصولون الطهور انما يتسرعنا القرآن اولئك رواه النسائي وقال الله تعالى واذا قرأ القرآن
 فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون فالآية فكيف تزلت في القرارة في الصلوة عند الجهر قال في تفسير المعالم الاول ادنى
 الاقوال وهو انها في التفسير في الصلوة لان الآية تكسبه والمجمع هو جيت بالمدينة انتهى وقال في
 تفسير المدارك وتفسير ابي السجود وجهر الصلوة رضى الله تعالى عنهم اجمعين

جمهور الصحابة على انه في استحباب التيمم انتهى وقال الامام احمد بن حنبل اجمع المسلمون على ان هذه الآية في الصلوة رواه
 البيهقي ذكره في فتح القدير وغيره وقال ابن عبد البر قوله تعالى طذاقري القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 لعلمكم ترجعون لا خلاف انه يزل في هذا المعنى ذلك غير ذكره الزرقاني في هذه الاحاديث الصالحات نصوص في منع
 القراءة خلف الامام في الصلوة للجمهور كما هو مذهب جمهور الصحابة وانه منتهى منهم ابو حنيفة ومالك واحمد
 بن حنبل واسحق والشافعي وسفيان بن عيينة والزهري والترمذي والبخاري والدارقطني وعبد الله بن المبارك
 والقاسم بن محمد وصحوة بن الزبير وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وبه قال الامام الشافعي رحمه الله
 في القبول القديم كما في التفسير الكبير وغيره قال محي السنن شافعي المذهب
 في التفسير المعالم وذهب قوم الى انه يقتصر فيما استمر للامام فيه القراءة ولا يقتصر
 فيما جهل وهو قول صحوة بن الزبير والقاسم بن محمد وبه قال الزهري ومالك وابن المبارك
 واحمد واسحق انتهى وقال الامام مالك في الموطأ ولا مردنا ان يقتصر الرجل
 وراء الامام فيما لا يجبر فيه الامام بالقراءة ويترك القراءة فيما يجبر فيه الامام
 بالقراءة انتهى وقال ابو حنيفة في الحديث المذكور فانه يفتي الناس عن القراءة مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهل به بالقراءة حين سموا ذلك من رسول الله صلى الله عليه
 انتهى فانما سمى بالصلاة يخرج عن عبادة بن الصامت قال صلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الصبح فقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون
 وراء امكلم قلنا يا رسول الله اى والله قال لا تفعلوا الا بام القارئ فانه لا صلوة الا لمن لم يقرأ
 بهارواه الترمذي والبوداود وفي رواية فلو تقرؤا بشئ من القرآن اذا جهرت الامام القرآن
 رواه ابو داود والشافعي فالاول موافق للقرآن والشافعي مع امثاله وان كان من ائمة
 مناقض له فيعمل بالاول ويترك الثاني وقال الامام احمد اخبرنا ابو حنيفة واسحاق
 واللفظ له حدثني موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله
 قال اهد رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس في العصر قال فقرأ رجل خلفه
 فغضبه ذلك عليه فلما ان صلى قال لم غمضتني قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد امك فكرهت ان تقرء خلفه فغمضتني حتى صلى الله عليه وسلم
 قال من كان له امام فان قراءة الامام له قراءة من غير ان يقرأ
 في الموطأ ومن طريق ابى حنيفة في كتاب الاشارة بسناد صحيح وخرج
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى
 خلف الامام فان قرأه الامام له قراءة من غير ان يقرأ به

امام محمد في مؤطاه بسند صحيح واخرج عن ابى موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ الامام فانصتوا رواء مسلم في صحيحه وغيره واخرج عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فانما كنز فكبروا واذا قرأ فاقصنوا رواء ابن ماجه وصححه احمد بن حنبل ومسلم في صحيحه فذلك الحديث الصحيح شامل للجمهورية والسرية لانه عمهم الشطر والخزاري كليهما ولم يخصهما باحدهما بان قال اذا جهر الامام فاستمعوا وقال اذا جهر الامام فانصتوا او قال اذا قرأ الامام فاستمعوا وقال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلمكم ترحمون فالآية شاملة للجمهورية والسرية لانه عمهم الشطر والخزاري ولم يخصهما باحدهما بان قال اذا جهر القرآن فاستمعوا او قال اذا جهر القرآن فانصتوا او قال اذا قرأ القرآن فاستمعوا له فقد دل القرآن والا حاذيث الصحاح على منع القراءة خلف الامام في الصلوة للجمهورية والسرية واخرج عن عبادة الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقر بفاتحة الكتاب فصاعدا رواء مسلم وابو داود بسند صحيح فالاول موافق للقرآن والثاني محتمل له فيعمل بالاول بان حمل عليه الثاني لان الحديث الثاني انما يدل على وجود القراءة لا على الامر بقراءة المقتدى فنظرنا فوجدنا ان القراءة من المقتدى بنفسه قرأته حاصلة شرعا في حديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة رواء الامام محمد بن عيسى وفي من ادرك الامام في الركوع فانه ترك الركعة باتفاق الأئمة الاربعة لاحاديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك الصلوة رواء مسلم وغيره وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوه شيئا ومن ادرك ركعة فقد ادرك الصلوة رواء ابو داود فيعمل بالاول بان حمل عليه الثاني كما هو مذهب جمهور الصحابة قال في الهداية ولا يقر المؤتم خلف الامام انتهى وقال الامام محمد بن ابي حنيفة لا يقر الامام من قبله قال ابو بكر ابن ابي شيبة في سنن صنفه واخرج عن ابى هريرة رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المقضوب عليهم ولا الصائين
فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الاماكنه غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري
وغیره فقد علق تامين المقدسي على انفرغ على السماع فدل على الاختفاء
..... واخرج عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا قل الامام غير المقضوب عليهم ولا الصائين فقولوا آمين فان الاماكنه تقول
آمين وان الامام يقول آمين فمن وافق تامينه تامين الاماكنه غفر له ما تقدم من
ذنبه رواه النسائي بسند صحيح واخرج عن سمرة بن جندب انه حفظ عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كسيتين سكتة اذا فرغ من قراءة غير المقضوب عليهم ولا الصائين
فصدقه ابى بن كعب رواه ابو داود واخرج عن سمرة قال سكتان حفظتهما
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر عمران بن حصين قال حفظنا سكتة فكنتنا
الى ابى بن كعب بالهيئة فكتب ابى بن ابي حفص سمرة قال سمعنا سكتة فكننا
السكتان قال اذا دخل صلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد ذلك اذا قرأ ولا
الصائين رواه الترمذي وابن ماجه واخرج عن وائل بن حجر انه صلى مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المقضوب عليهم ولا الصائين قال آمين واخفى بهاصوته
رواه الطبراني وابو يعلى الموصلي والدارقطني وغيرهم وقال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا
ورخصية واخرج عن وائل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ غير
المقضوب عليهم ولا الصائين فقال آمين وبه بهاصوته رواه الترمذي وفي رواية اخرى
ادفع بهاصوته رواه ابو داود فالاول موافق للقرآن والثاني مخالف له فيعمل بالاول
بترك الثاني او يحل على التقديم في حديث ابى حفصه في قراءة النظم والعصر رواه البخاري
وغیره كما هو منسوب للمسلمين قال في تفسير المعالم ادعوا ربكم تضرعا الى ذلك واستسكانه

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المقضوب عليهم ولا الصائين
فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الاماكنه غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري
وغیره فقد علق تامين المقدسي على انفرغ على السماع فدل على الاختفاء
..... واخرج عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قل الامام غير المقضوب عليهم ولا الصائين فقولوا آمين فان الاماكنه تقول آمين وان الامام يقول آمين فمن وافق تامينه تامين الاماكنه غفر له ما تقدم من ذنبه رواه النسائي بسند صحيح واخرج عن سمرة بن جندب انه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسيتين سكتة اذا فرغ من قراءة غير المقضوب عليهم ولا الصائين فصدقه ابى بن كعب رواه ابو داود واخرج عن سمرة قال سكتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر عمران بن حصين قال حفظنا سكتة فكنتنا الى ابى بن كعب بالهيئة فكتب ابى بن ابي حفص سمرة قال سمعنا سكتة فكننا السكتان قال اذا دخل صلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد ذلك اذا قرأ ولا الصائين رواه الترمذي وابن ماجه واخرج عن وائل بن حجر انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المقضوب عليهم ولا الصائين قال آمين واخفى بهاصوته رواه الطبراني وابو يعلى الموصلي والدارقطني وغيرهم وقال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا ورخصية واخرج عن وائل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ غير المقضوب عليهم ولا الصائين فقال آمين وبه بهاصوته رواه الترمذي وفي رواية اخرى ادفع بهاصوته رواه ابو داود فالاول موافق للقرآن والثاني مخالف له فيعمل بالاول بترك الثاني او يحل على التقديم في حديث ابى حفصه في قراءة النظم والعصر رواه البخاري وغیره كما هو منسوب للمسلمين قال في تفسير المعالم ادعوا ربكم تضرعا الى ذلك واستسكانه

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المقضوب عليهم ولا الصائين فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الاماكنه غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري
وغیره فقد علق تامين المقدسي على انفرغ على السماع فدل على الاختفاء
..... واخرج عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قل الامام غير المقضوب عليهم ولا الصائين فقولوا آمين فان الاماكنه تقول آمين وان الامام يقول آمين فمن وافق تامينه تامين الاماكنه غفر له ما تقدم من ذنبه رواه النسائي بسند صحيح واخرج عن سمرة بن جندب انه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسيتين سكتة اذا فرغ من قراءة غير المقضوب عليهم ولا الصائين فصدقه ابى بن كعب رواه ابو داود واخرج عن سمرة قال سكتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر عمران بن حصين قال حفظنا سكتة فكنتنا الى ابى بن كعب بالهيئة فكتب ابى بن ابي حفص سمرة قال سمعنا سكتة فكننا السكتان قال اذا دخل صلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد ذلك اذا قرأ ولا الصائين رواه الترمذي وابن ماجه واخرج عن وائل بن حجر انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المقضوب عليهم ولا الصائين قال آمين واخفى بهاصوته رواه الطبراني وابو يعلى الموصلي والدارقطني وغيرهم وقال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا ورخصية واخرج عن وائل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ غير المقضوب عليهم ولا الصائين فقال آمين وبه بهاصوته رواه الترمذي وفي رواية اخرى ادفع بهاصوته رواه ابو داود فالاول موافق للقرآن والثاني مخالف له فيعمل بالاول بترك الثاني او يحل على التقديم في حديث ابى حفصه في قراءة النظم والعصر رواه البخاري وغیره كما هو منسوب للمسلمين قال في تفسير المعالم ادعوا ربكم تضرعا الى ذلك واستسكانه

عبد الله بن عمر بن عبد العزيز
عبد الله بن عمر بن عبد العزيز
عبد الله بن عمر بن عبد العزيز
عبد الله بن عمر بن عبد العزيز

مجمع ابن حجر
نزل فضلى المغرب
فضلى العشاء ثم اقتلبا طليبا
سكنا آتنا انضجع مع ربنا

من ان الوقت في الحضر والسفر كذلك
من ان كل واحد منهما صلوة مكنته

٩ وقال في مسلم الثبوت وكر العلوم وموافق القياس يترجى على المخالف على الذم المصالح انتهى ٥

والرابعة ترجيح الخبر الموافق بعمل الخلفاء الأربعة
على غير الموافق له والخامس ترجيح الخبر الموافق بعمل

ثمة الأربعة على غير الموافق لصا قول والرابع ترجيح الخبر ١٩

شكاه ما خرج عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاوز الحنا الحنا
جب الغسل واياه وسلم والزندي وقال حديث عائشة حديث حسن صحيح وهو قول
الشرائط العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة
والفقهاء ومن التابعين ومن بعدهم مثل شفيان الثوري والشافعي واحمد واسحق
والواثق السفي الحناني الحناني فقد وجب الغسل انتهى ^{وهو} في ابن كعب قال في رسول

سنة اذ اجتمع الرجل المرأة فلم ينزل قال ليحسل لمس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي

سقط عليه فالاول موافق لجعل الخلفاء الاربعه دون الثاني فيجعل بالاول دون الثاني

سیدان عا و سید و الکر و عثمان و عمار و ابی طالب و زینب و خدیجه

كانوا يقتلوا مائة من بني نصر في كل سنة واما بني نصر فكانوا يقتلون مائة من بني عبد الوهاب في كل سنة

عليه عند أكثر أهل العلم انتهى، وأخرج عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال قد صليت خلف

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فلم یقنت وعلیت خلف ابی بکر فلم یقنت وعلیت خلف

فلم یقینت و صلیت خلف عثمان فلم یقینت و صلیت خلف علی فلم یقینت ای

ففي انساب ابرهه رداه النساء واخرج عن النسب لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

سنت سهرای یکتوی احیاء العرب ثم تركه رواه مسلم وابوداود والنسائي واحسن من
سنت سلمة قال الترمذي في صحيحه ابو داود عن سلمة بن ابي حفص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

في سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَمْسَكَ زَوْجَهُ فَهُوَ مُسْلِمٌ»

الحمد لله الذي جعل العلم من أجل النعمان

باسم النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظلم والعصيان بالهدنة والمخوف والعشاء في غرض

7-10

والسابع ترجم الخبر الموافق بعلم جمهور الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم والسابع ترجم خلاصة
الموافق للمقرن والاجماع والقياس وعمل الخلعة
الاربعة والاثنى الاربعة اوجه هو الصحيح والتابعين
قوله والسابع ترجم الخبر الموافق بعلم جمهور الصحابة والتابعين رضي
عنهم مثله ما خرج عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قعد احدكم في الصلوة فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان
الله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله متفق عليه وقال الترمذي وهو اصح حديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد والعلى عليه عند اكثر اهل العلم من اصحاب النجاشي
عليه السلام سلم ومن بعدهم من التابعين وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك
واسحق انتهى واخرجه عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس
كالعلماء السوء فمن القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وآله وسلم والترمذي قال حديث ابن عباس
حديث حسن صحيح غريب ذهب الشافعي الى حديث ابن عباس فالاول موافق لعلم
الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ودون الثالث في فعل الاول دون الثاني واخرجه
عن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن راغول ايربنا في

الافزون من الراس
يومان الحكم الشرعي بميان
الام الخفي قالوا في موافق باس
جمهور الصحابة والثاني يبعين دون
الثاني فيقول الاول ان الثاني كما
مؤيد ما خرج عن عبد الله
عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤمن فخص من جئت الخطايا
عليه السلام قال اولئك الذين
فماذا استخرجتم من خطاياهم
من افعة فاذا غسل وجههم
من افعة فاذا غسل وجههم حتى يخرج
جئت الخطايا من الغطاء من راسه
حتى يخرج من تحتها يد بيضاء حتى يخرج
راية من تحتها يد بيضاء حتى يخرج
حتى يخرج من اذنيه فاذا غسل راسه
حتى يخرج من تحتها يد بيضاء حتى يخرج
من اذنيه فاذا غسل راسه حتى يخرج
من تحتها يد بيضاء حتى يخرج

ان لا يتكلم الا بالاول موافق يعمل الحقاء الاربعة ودون الثاني فيعمل بالاول ودون الثاني قوله او الائمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم مثال ما اخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهور والعصر والغروب العشاء بالمدينة في تحت ولا مطر ولا سفرة واه مسلم والزهد في ذلك الحديث يحتمل الجمع الصوري والجمع المعنوي فالاول موافق يعمل الائمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم ودون الثاني لان الامام بابا لم يقل بالجمع للمعنى البعثة ومن دلفته والامام مالك لم يقل سوى عرفة ومنزلة الا في السفر والامام الشافعي لم يقل سوى عرفة ومن دلفته الا في السفر والمريض والامام احمد بن حنبل لم يقل سوى عرفة ومن دلفته الا في السفر والمريض والمطر فيعمل بالاول ودون الثاني قوله واجمور الصحابة والثابعين رضي الله تعالى عنهم مثال ما اخرج عن عبد الله بن مبرير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نزلت من الراس رواه ابن ماجه واخرج عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل من الراس رواه ابن ماجه واخرج عن ابى امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نزل من الراس رواه ابن ماجه والزهد وقال في العمل على هذا عند اكثر العلماء العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان الافزون من الراس وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك واحمد واسحاق انتهى فذلك الحديث يحتمل

والمسلم
انتهى بقوله
قالوا ان يكون بالتسليم
بين العامين بان
واحد منها بمصادق
آخر ومثله ما اخبر
عن مسلم بن الحجاج قال
امر النبي صلى الله عليه وسلم
بما بين المسلمين ان اذا
الاناس من كل قبيلة
فقيه يدر من كل قبيلة

فأعلم ان التعارض بين الدليلين الشرعيين لا يكون
في نفس الامر لزوم التناقض بين النتائج بل كان في
بادي النظر للجهل بالتأويل او الخطأ في فهم المراد
او مقدمات القياس فحكمه النسخ ان علم المتقدم بوجه
من الوجوه والا فلا ترجيح ان يمكن بوجه من الوجوه
فألا وان يكون بالتسوية كما بين العامين بان يحصل لكل واحد منهما أصل للترجيح
فحكمه النسخ ان علم المتقدم بوجه من الوجوه الخ قال في مسلم الشوت بوجه
العلوم شرح مسلم الشوت فصل التعارض وحكمه النسخ ان علم المتقدم والتعارض
والا فالتسوية ان يمكن ويعمل بالراجح لان ترك الراجح خلاف العقول والاجماع والا
فالمجمع بقدر الامكان انتهى فاعلم ان الجمع عند البعض مقدم على الترجيح لان الأصل
بالراجح واجبه فلا يقال في مسلم الشوت بوجه العلوم قلنا تقديم الراجح
على المرجح هو المعقول وعليه العقد الاجماع فالولية الاعمال انما هو اذا لم يكن المجهل
مرجوحا والبشران المرجوح عند مقابلة الراجح ليس دليلا ظاهرا في احوالها بل
الدليل بهذا قدم الامام ابو حنيفة قوله عليه السلام استنصره بولس البول فان
عذاب القبر منه رواه الحاكم وصححه على شرط الصحيحين ابوال ابل واه البخاري

فأعلم ان التعارض بين الدليلين الشرعيين لا يكون
في نفس الامر لزوم التناقض بين النتائج بل كان في
بادي النظر للجهل بالتأويل او الخطأ في فهم المراد
او مقدمات القياس فحكمه النسخ ان علم المتقدم بوجه
من الوجوه والا فلا ترجيح ان يمكن بوجه من الوجوه
فألا وان يكون بالتسوية كما بين العامين بان يحصل لكل واحد منهما أصل للترجيح
فحكمه النسخ ان علم المتقدم بوجه من الوجوه الخ قال في مسلم الشوت بوجه
العلوم شرح مسلم الشوت فصل التعارض وحكمه النسخ ان علم المتقدم والتعارض
والا فالتسوية ان يمكن ويعمل بالراجح لان ترك الراجح خلاف العقول والاجماع والا
فالمجمع بقدر الامكان انتهى فاعلم ان الجمع عند البعض مقدم على الترجيح لان الأصل
بالراجح واجبه فلا يقال في مسلم الشوت بوجه العلوم قلنا تقديم الراجح
على المرجح هو المعقول وعليه العقد الاجماع فالولية الاعمال انما هو اذا لم يكن المجهل
مرجوحا والبشران المرجوح عند مقابلة الراجح ليس دليلا ظاهرا في احوالها بل
الدليل بهذا قدم الامام ابو حنيفة قوله عليه السلام استنصره بولس البول فان
عذاب القبر منه رواه الحاكم وصححه على شرط الصحيحين ابوال ابل واه البخاري

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
تعارض بين امرين فخذوا بالاحسن
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
تعارض بين امرين فخذوا بالاحسن
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
تعارض بين امرين فخذوا بالاحسن

لان الاعمال بالدين اولى من احوالها قال النووي في فصول شرح مسلم ثم خفف نسبها من جهة تركها في الحديث فقبحوا على الحديثين جرحا مما خرج من حديثهم على انهما قد خلا عن عللها بالراجح منها كما لا يخفى
والصحيح لا يصادر في النسخ من امكان الجمع لان في النسخ اخرج حديثين عن كونهما معا في النسخ والى ذلك ان يعضدا كيمشك بانك لا يجوز ان يكونا علما احدهما باخرا قد خلا عن عللها بالراجح منها كما لا يخفى

عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه الترمذي وأخرج عن ابن عمر قال لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد رواه الامام مالك في سننهما وعبد الرزاق في مصنفه ذكره في فتح القدير والعيني شرح الهداية وأخرج عن ابن عباس قال لا يصلي احد من احد ولا يصوم احد من احد رواه النسائي في سننه الكبير ذكره في فتح القدير والعيني شرح الهداية وأخرج عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه فالجمع ان يحمل الثاني على ان يطعم عنه وليه على سبيل المجاز كما هو ذهب الجمهور والائمة الثلاثة ابو حنيفة ومالك والشافعي قال الترمذي في جامعه قال ذلك سفيان والشافعي لا يصوم احد من احد انتهى وقال النووي شافعي المذهب في شرح مسلم وذهب الجمهور الى انه لا يصوم عن ميت ولا نذر ولا غيره حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة ورواية الحسن بن علي بن فضال قال ذلك ابو حنيفة قال القاضي عياض بنحو قول جمهور العلماء ذنا ولو امل الى انه يطعم عنه وليه انتهى وقال الكمال لم اسمع من احد بالمدنية ان احدا من الصحابة والتابعين امر احد ان يصلي احد من احد ولا يصلي احد من احد انتهى وأخرج عن

عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه الترمذي وأخرج عن ابن عمر قال لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد رواه الامام مالك في سننهما وعبد الرزاق في مصنفه ذكره في فتح القدير والعيني شرح الهداية وأخرج عن ابن عباس قال لا يصلي احد من احد ولا يصوم احد من احد رواه النسائي في سننه الكبير ذكره في فتح القدير والعيني شرح الهداية وأخرج عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه فالجمع ان يحمل الثاني على ان يطعم عنه وليه على سبيل المجاز كما هو ذهب الجمهور والائمة الثلاثة ابو حنيفة ومالك والشافعي قال الترمذي في جامعه قال ذلك سفيان والشافعي لا يصوم احد من احد انتهى وقال النووي شافعي المذهب في شرح مسلم وذهب الجمهور الى انه لا يصوم عن ميت ولا نذر ولا غيره حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة ورواية الحسن بن علي بن فضال قال ذلك ابو حنيفة قال القاضي عياض بنحو قول جمهور العلماء ذنا ولو امل الى انه يطعم عنه وليه انتهى وقال الكمال لم اسمع من احد بالمدنية ان احدا من الصحابة والتابعين امر احد ان يصلي احد من احد ولا يصلي احد من احد انتهى وأخرج عن

عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه الترمذي وأخرج عن ابن عمر قال لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد رواه الامام مالك في سننهما وعبد الرزاق في مصنفه ذكره في فتح القدير والعيني شرح الهداية وأخرج عن ابن عباس قال لا يصلي احد من احد ولا يصوم احد من احد رواه النسائي في سننه الكبير ذكره في فتح القدير والعيني شرح الهداية وأخرج عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه فالجمع ان يحمل الثاني على ان يطعم عنه وليه على سبيل المجاز كما هو ذهب الجمهور والائمة الثلاثة ابو حنيفة ومالك والشافعي قال الترمذي في جامعه قال ذلك سفيان والشافعي لا يصوم احد من احد انتهى وقال النووي شافعي المذهب في شرح مسلم وذهب الجمهور الى انه لا يصوم عن ميت ولا نذر ولا غيره حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة ورواية الحسن بن علي بن فضال قال ذلك ابو حنيفة قال القاضي عياض بنحو قول جمهور العلماء ذنا ولو امل الى انه يطعم عنه وليه انتهى وقال الكمال لم اسمع من احد بالمدنية ان احدا من الصحابة والتابعين امر احد ان يصلي احد من احد ولا يصلي احد من احد انتهى وأخرج عن

[illegible]

والثاني ان يكون بالتبعض كما بين الخاصين بان
يحل احدهما على حال والاخر على حال اخر او يحل احدهما
على المعنى الحقيقي والاخر على المعنى المجازي
قوله والثاني ان يكون بالتبعض كما بين الخاصين بان يحل احدهما على حال
والاخر على حال اخر او احدهما على المعنى الحقيقي والاخر على المعنى المجازي مثاله
ما اخرج عن طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن مس
الذكر قال ليس فيه وضوء انما هو منك رواه ابن ماجه واخرجه عن ملازم بن عمرو عن
عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن ابيه قال قد مرنا المدينة على نبي الله صلى
الله عليه وسلم فجار رجل كانه بدوي فقال يا رسول الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد
ما يتوضأ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم بل هو الامضه او البضعة منه رواه ابو داود
والطحاوي في معاني الآثار وابو بكر بن شيبه في مصنفه وابن حبان في صحيحه والرمزي
مختصر قال وفي الباب عن ابي امامه وقال حديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر
اصح واحسن انتهى واخرج عن ابي امامه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس
الذكر فقال انما هو منك رواه ابن ماجه في سننه وابو بكر بن ابي شيبه في مصنفه
باسناد حسن واخرجه عن عروة بن الزبير قال دخلت على مروان بن الحكم فذكر ان
ما يكيل منه الوضوء فقال مروان من مس الذكر الوضوء فقال عروة ما علمت ذلك
فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان اخبرني بسر بن صفوان انها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس حكم ذكره فليتوضأ رواه الامام مالك في الموطأ

والثاني ان يكون بالتبعض كما بين الخاصين بان يحل احدهما على حال والاخر على حال اخر او احدهما على المعنى الحقيقي والاخر على المعنى المجازي مثاله ما اخرج عن طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن مس الذكر قال ليس فيه وضوء انما هو منك رواه ابن ماجه واخرجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن ابيه قال قد مرنا المدينة على نبي الله صلى الله عليه وسلم فجار رجل كانه بدوي فقال يا رسول الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم بل هو الامضه او البضعة منه رواه ابو داود والطحاوي في معاني الآثار وابو بكر بن شيبه في مصنفه وابن حبان في صحيحه والرمزي مختصر قال وفي الباب عن ابي امامه وقال حديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر اصح واحسن انتهى واخرج عن ابي امامه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكر فقال انما هو منك رواه ابن ماجه في سننه وابو بكر بن ابي شيبه في مصنفه باسناد حسن واخرجه عن عروة بن الزبير قال دخلت على مروان بن الحكم فذكر ان ما يكيل منه الوضوء فقال مروان من مس الذكر الوضوء فقال عروة ما علمت ذلك فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان اخبرني بسر بن صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس حكم ذكره فليتوضأ رواه الامام مالك في الموطأ

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا مس حكم ذكره فليتوضأ رواه الامام مالك في الموطأ

[illegible]

٤٣١

باب الثاني في الاسناد
فاحكم ان الاسناد ذكر ما يوصل الى المتن والموصول
رجال واهل الفاظ الاداء وطرق النقل وكيفية الضبط
واسباب الطعن في الحديث والرجال ومراتب البرزخ و
مراتب التعديل
فاحكم ان الاسناد ذكر ما يوصل الى المتن قال القسطلاني في صدر شرح الخبئة
الاسناد حكاية عن طريق المتن وقال بعد ذلك في بحث الاسناد الاكثم والطريق
الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينبغي اليه للاستاد من الكلام انتهى فغلبه
تعريف الاسناد مرة بالحاكية عن الطريق الموصلة الى المتن مرة بالطريق الموصل
الى المتن وبينها مباينة ظاهرة الا ان يقال انه عرف الاسناد ثانيًا بما هو تعريف
للإسناده اشارة الى ان الاسناد مستقل في كلا المعنيين لان الاسناد والسند كل واحد
يحمى عنه كمال عليه قوله والسند تقدم تعريفاً انتهى لانه لا تقدم تعريفه الا
تعريف الاسناد وقال القاري في شرح شرح الخبئة وفي المنهل السند الاخبار عن
طريق المتن وهو اخذ من قولهم فلان يسند الى معتقه فسما الاخبار عن طريق المتن
سندا اعتمادا للحفظ في صحة الحديث وضعفه عليه اما الاسناد فهو دفع الحديث
الى قائله والمحذور ان يستعملون السند والاسناد لشئ واحد انتهى وقد صرح
الحسين بن عيسى بتعارضهما لكن باهما واحداً انتهى كلام القاري لكن الصواب ان يقال
ان العلم بهما ليس بواجب بل هو مستحب وان كان العلم بهما واجباً لم يكن العلم بهما واجباً على وجهين أحدهما ان العلم بهما واجب على من يحتاج الى العلم بهما والثاني ان العلم بهما واجب على من يحتاج الى العلم بهما

الباب الثاني في الاسناد
تعداد الموصل

[illegible]

[illegible]

بالتسليم كمشاهدة على عدوه وبما يقع به من افسدته من الاذى والى له تعالى عليه
قول العلماء الذين يثبتونهم وقد شذ عنهم جماعة في افراده الجاهل من ذلك شرط
اصحاب الاصول ان تخلو الرافعة في حال البلوغ ولا جامع يرد عليه فيا يعتبر البلوغ
حال الرواية لا حال السماع يجوز لبعض اصحاب الشافعي رواية الصبي وقبولها منه
في حال الصبي والمخوف من غرائب العلماء مطلقا قد مرناه انتهى وقال الشيخ ابن القيم
في مختصر الاصول والمقام في عقد الدين في العصري شرح مختصر الاصول ولا يشترط
المستبرق في وجوب العمل فامور كلها في الراوى الشد اول البلوغ لان الصبي ان كان
البلوغ وكانت الضبطه كحل ان يكذب عليه بانه غيره كلف فلا يحرم عليه الكذب خلاصته
عليه ولا مانع اذ امر عليه فلا يحصل من صدقه وهو الموجب لاجل ان شرط الثاني
المقبول خبر الواحد الاسلام اما هو لا يقبل ليل الاجماع قال الشيخ ابن ابي حنيفة يقبل شهادة
بعض الكفار على بعض المسلمين في الرواية قلنا نعم لكنه لا يقبل في الرواية قد صرح
وذلك لان شهادتهم قبلت للضرورة وبما نة لحقوقهم واما ثانيا فقله تعالى ان
سألكم فاسق بنيا فتيقوا والكافر فاسق بالعرف المتقدم علم ذلك بالاستقرار
والنشط الثالث رجحان ضبط الراوى على سهوه اذ من المرجح به والمساواة لا يخرج من
الاصابة فلا يحصل من الصدق والنشر المراجعه العلة وهي محافظة دينية على
ملازمة التقوى والمروءة وليس معها بدعة فقولنا محافظة دينية ليخرج الكافر فقولنا
ملازمة التقوى والمروءة ليخرج الفاسق فقولنا ليس معها بدعة ليخرج المستبرق
هو لانه لا يقبل روايتهم واما شرط الحرية المذكورة ولعله وعدم القرابة المشبهة به
المراد بالقبول والايام ايجازها في وصاحبه وبما في ايجازها الكرام والايام ايجازها في وصاحبه وحبل وسائر

فخبره غير مقبول عند الجمهور والسلف ومعظم الخفية
والامام مالك رضي الله تعالى عنهم ومقبول عند الجمهور الخلف
من الحديثين المتأخرين الا ان يكون مرويه مقو
بدرعته فخبره غير مقبول بالاتفاق ومقتضى القلم
من عظم شأن اختلاف الجمهورين ان يقال ان
خبر المبتدع الصنف الرابع مقبول اذا لم يكن مرويه
مقوى مذهبه وبلدعته ولم يعارضه شيء من
مرويات اهل السنة والجمهور من لم يعرف اربعة
جمهور الحال وهو المستور وجمهور العين ومبهم
ومهل والمستور من لا يعلم حاله من العدالة والفسق
فخبره غير مقبول عند الجمهور وهو المروي عن الامام الاعظم
في ظاهر الرواية قال فخر الاسلام ولهذا لم يجعل خبره ^{سواء} مقبولا
والمستوحجة انتهت فما روى عن الامام في ظاهر
الرواية من قبوله فهو محمول على انه اذا كان موقف القياس
وكان من خبر القرون ولم يعارضه شيء من النص صريح

[illegible]

في هذا الموضع و في غير الصدر والى السرة من زينة الجسم من الثياب التي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حاشية النسخ في السرة من زينة
 في هذا الموضع و في غير الصدر والى السرة من زينة الجسم من الثياب التي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حاشية النسخ في السرة من زينة
 في هذا الموضع و في غير الصدر والى السرة من زينة الجسم من الثياب التي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حاشية النسخ في السرة من زينة

وجمهور العين من نسبي ولو لم ير عنه الاراد
واحد حكمه ان لا يقبل حديثه الا ان زكاه احد من
البيهم من لم يسم كقول اخيه فلان او شيخ او رجل
او بعضهم او ابن فلان فلا يقبل حديث البيهيم ما لم يسم
ومعرف اسم البيهيم ومروءة من طريق اخرى مسمى
والكل من سمي ولو يميز وحكمه ان كل واحد من صدق
عليه ذلك الاسم ان كان ثقة فالحديث مقبول
والا فغير مقبول مالم يميز ومعرف التميز وردده من
طريق اخرى سمي مميذا او اختصاصا به باحد هما بلا
او بلدة او قرية او نسبة

يسمى مثل الفاسق فيه وهو الصحيح انتهى فقد حصل ما ذكر ان خبر المستوفى في روايتان عن
الامام الى حقيقته معنى اسمه عند رواية عدم قبوله وهو ظاهر الرواية ورواية قبوله وهو غير
ظاهر الرواية فالنظير في ذكره المصنف بقوله فيمادى عن امام يجتهد في غير ظاهر الرواية
من قبوله فهو محمول على انه اذا كان موافق القياس وكان من غير القرون ولم يمارسه
شي من النصوص فوكده وجمهور العين الخ قال القسطنطين في الفصل الثالث من قبول
شرح الحارث لا يقبل محمول العدة وكذا جعل العين الذي لم تعرفه العلماء ولا يقبل حديثه

الشيخ في الحديث لا يقبل حديثه الا ان زكاه احد من البيهيم من لم يسم كقول اخيه فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان فلا يقبل حديث البيهيم ما لم يسم ومعرف اسم البيهيم ومروءة من طريق اخرى مسمى والكل من سمي ولو يميز وحكمه ان كل واحد من صدق عليه ذلك الاسم ان كان ثقة فالحديث مقبول والا فغير مقبول مالم يميز ومعرف التميز وردده من طريق اخرى سمي مميذا او اختصاصا به باحد هما بلا او بلدة او قرية او نسبة

الشيخ في الحديث لا يقبل حديثه الا ان زكاه احد من البيهيم من لم يسم كقول اخيه فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان فلا يقبل حديث البيهيم ما لم يسم ومعرف اسم البيهيم ومروءة من طريق اخرى مسمى والكل من سمي ولو يميز وحكمه ان كل واحد من صدق عليه ذلك الاسم ان كان ثقة فالحديث مقبول والا فغير مقبول مالم يميز ومعرف التميز وردده من طريق اخرى سمي مميذا او اختصاصا به باحد هما بلا او بلدة او قرية او نسبة

وفي حكمه من يكثر نعتونه من اسم اولقب او نسب
كنية او صفة او حرفة فيشتهر به بشئ منها فيذكر
بغيره الشتهر به لغرض من الاغراض ومعروف ذلك
ومروءه من طريق اخرى ما اشتهر به الفاظ
اداء الحديث حديثي واخبرني واباني وقرأت
وقال لي فلان وذكرك لي فلان وروى لي فلان و
كتب لي فلان وعن فلان وقال فلان وذكرك فلان
وروى فلان وكتب فلان برون ذكر الجائز في الحديث
والاخبار والانباء والسماع والحد عند الامام الجي
حقيقة والافهم مالك ومهر ابن اسمعيل البخاري وابن
شهاب الزهري والمحسن البصري وسفيان الثوري
وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان
وجمهور اهل البخاري واهل الكوفة
قول وفي حكمه من كثر نعتونه من اسم اولقب الخ فاعلم ان العسقلاني قد
سمي بن يحيى لم يميز به في قوله حيث قال ان روى عن متقي الاسم ولم يميز
الاخر في انه يجوز في السماع من لفظ الشيخ ان يقول السماع فيه حديثنا واخبرنا وانما هنا وسعته يقول قال فلان
ان يكون في الحديث ما لا يكون في السماع من لفظ الشيخ ان يقول السماع فيه حديثنا واخبرنا وانما هنا وسعته يقول قال فلان

الأذا كان المدرس ثقة صرح بالتحديث أو

السَّامِعُ وَالْأَخْبَارُ فَانْمُقِيبُ عِنْدَ طَرِيقِ الْحَدِيثِ

عشرة السماع والقراءة والكتابة والرسالة وفيها المشايخ

والمناولة والوجادة والوصية والاعلام فالسما

ان يقرء الشيخ من الحفظ والكتاب على الطالب

عنه كمن لا يها في عرف المتأخرين لأجاجة انتهي قوله وقال لي فلان الخ

قال وجيء الدين في شرح النخبة ومثل من قال فلان وذكر فلان بدون الجواز الجواز

و اما مہما مثل قلال فی فلان ففصل جہ شتائی نہ متصل کنہم کثیر الیہ تعدیہا فیما سمعہ

في حالة الذكوة بخلاف حدتها انتهى وقال في مسلم الشبوت شرح بجر العلوم قال لنا

وقال القائل فوشح الخالدي في سبيل الحريث حين شاورنا خناونا ما قال لنا

وقال لي وذكر لنا وذكر لي ضمها سمع في حال النكحة وقال في فتح المغنث لعلمه

عن أبي الجهم راسني قوله عن الاجازة والسماع الخ كذا في العسقلاني في شرح

الخفية ثم عن دخولها من الصنيع المحتملة للسمع والالجازة ولعدم السماع ايضا

وہذا مثل قال ذکر وروی انتہی قولہ لا عنفتہ العمل المعاصر فانہا محمولہ

على الاتصال بالمكين مدلسا عنه جميع المتقين قال مسلم في صحيحه ان القبول

الشأن المتفق عليه من أجل العلم بالأخبار والروايات قد يراودها أن كل رجل

لَقِيَ مِنَ الصَّالِحِينَ
مِنْهُمْ التَّائِبِينَ

سلف من سلف

ابن النعمان

بن مسعود بن الحارث

بن اهدی و مراد بن سلطان و عبد الرحیم

فتشوا عن موضعا

قبل انما رقت

رواه الحديث

فقال عندئذ
يروي عن

عن قتال بن النعمان

سب سے زیادہ غریبوں کی مدد کرنے والے ہیں۔

حجہ مکرمہ فی
نبولہ عند
قولہ وادعوا احد الوالدین

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال العيني في

المختار

ان لا یخفی علیکم

قال عن النعماني في

انجمن وفاق اکمل شریعت اسلامی

مفتاب احوال

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ احاديث كل او بعض الطالب ويكتب في
اوله وخرجه اجزت لك ان ترويه عنى باسنادك
فيقول الطالب كتب لي فلان او يقول حدثنا او
اخبرنا ما كتبت او كتابة عند الجمهور

هو الصحيح وكيع والعمدة الاول بل صرح القاضي عياض بعدم الخلاف في صحة الروايات
بها وقد كان الامام مالك ياتي بشدة الاشارة على الخلف ويقول كيف لا يجوز ان ياتي في
الحديث ويجزئك في القرآن والقرآن اعظم انتهى وقال الصقلي في شرح النخبة
القرارة على الشيخ احد وجوه النقل عند الجمهور والبعد من ابي ذلك من اهل العراق فذكر
اشته الا يحكم الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم في رجحانها
على السماع من لفظ الشيخ وذهب جميع جم منهم البخاري وحكا في اوائل صحيحه
جماعة من الامة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقرارة عليه سواء يعني الصحة القوة
انتهى وقال جصية الدين في شرح الشيخ يعني ان القرارة من الطالب على الشيخ وهو
ساكت يسمع سماعا اكثر الحديثين من الشرح وخراسان عرضا لكون القاري يعرض
على الحديث ثم يرويه سواء قرأه هو او غيره وهو يسمع وسواء قرأه من كتاب او حفظه
سواء حفظه الشيخ ام لا اذا المسك اصله هو او ثقتة من السامعين احد وجوه النقل
ودوا به محجة عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره العراقي والنووي قال في المحلى لاف
به في خفض الاجماع من السلف كما في عاصم النيسابوري والشيخ عبد الرحمن بن سلام الصحيح كان

الشيخ احاديث كل او بعض الطالب ويكتب في
اوله وخرجه اجزت لك ان ترويه عنى باسنادك
فيقول الطالب كتب لي فلان او يقول حدثنا او
اخبرنا ما كتبت او كتابة عند الجمهور

الشيخ احاديث كل او بعض الطالب ويكتب في
اوله وخرجه اجزت لك ان ترويه عنى باسنادك
فيقول الطالب كتب لي فلان او يقول حدثنا او
اخبرنا ما كتبت او كتابة عند الجمهور

والرسالة ان يقول الشيخ للرسول بلغ عني
فلانا انه قد حدثني بذلك الحديث فلان من
فلان باسناده فاروه عني فيقول الطالب اخبرني
لاحدثني والرواية بالكتابة والرسالة جائرة
عند الجمهور بشرط معرفة الخط في الكتاب بصدق
الرسول في الارسال وعند الامام ابي حنيفة بشرط
سه احتياط يحصل من توهم تغيير وجهه في القوة والصحة كالمناولة المتضمنة
بالاجازة كما مشى عليه المؤلف حيث قال ما يذكر في المناولة وكتاب اهل العلم يعلم
الى البلد ان كان قد رجع قوم منهم الخطيب للمناولة عليها حصول الشافعية فيها
بالاذن دون المكتوبة وهذا وان كان مرجحا فالمكتوبة ايضا تخرج بكون الكتابة فيها
لاجل الطالب انتهى قوله فيقول الطالب كتب لي فلان الخ وقال في شرح الشرح واستدل
في الثاني اي في المكتوبة كتب لي الى فلان او اخبرنا كتابته في كتابته انتهى وقال
القسطلاني في شرح البخاري في باب ما يذكر في المناولة واذا ادى المكتوب تخلف من ذلك
فيما يصيغه يروي فجوز قوم منهم النسيب بن سعد ومنصور ابن المعتمر اطلاق اخبرنا
وحدثنا والجمهور على اشتراط التقييد بالكتابة فيقول حدثنا واخبرنا فلان مكتوبة
او كتابته واخوهما فلان عرت الكتاب من من الاجازة فالمشهور تسويل في الرواية بها
انتهى قوله والرسالة الخ قال في الجلب حاشية التلويح اما المكتوبة فبان كبيتها

الرسالة ان يقول الشيخ للرسول بلغ عني
فلانا انه قد حدثني بذلك الحديث فلان من
فلان باسناده فاروه عني فيقول الطالب اخبرني
لاحدثني والرواية بالكتابة والرسالة جائرة
عند الجمهور بشرط معرفة الخط في الكتاب بصدق
الرسول في الارسال وعند الامام ابي حنيفة بشرط
سه احتياط يحصل من توهم تغيير وجهه في القوة والصحة كالمناولة المتضمنة
بالاجازة كما مشى عليه المؤلف حيث قال ما يذكر في المناولة وكتاب اهل العلم يعلم
الى البلد ان كان قد رجع قوم منهم الخطيب للمناولة عليها حصول الشافعية فيها
بالاذن دون المكتوبة وهذا وان كان مرجحا فالمكتوبة ايضا تخرج بكون الكتابة فيها
لاجل الطالب انتهى قوله فيقول الطالب كتب لي فلان الخ وقال في شرح الشرح واستدل
في الثاني اي في المكتوبة كتب لي الى فلان او اخبرنا كتابته في كتابته انتهى وقال
القسطلاني في شرح البخاري في باب ما يذكر في المناولة واذا ادى المكتوب تخلف من ذلك
فيما يصيغه يروي فجوز قوم منهم النسيب بن سعد ومنصور ابن المعتمر اطلاق اخبرنا
وحدثنا والجمهور على اشتراط التقييد بالكتابة فيقول حدثنا واخبرنا فلان مكتوبة
او كتابته واخوهما فلان عرت الكتاب من من الاجازة فالمشهور تسويل في الرواية بها
انتهى قوله والرسالة الخ قال في الجلب حاشية التلويح اما المكتوبة فبان كبيتها

من قول فلان الى آخره اسنادا وشرحا
من قول فلان الى آخره اسنادا وشرحا
من قول فلان الى آخره اسنادا وشرحا
من قول فلان الى آخره اسنادا وشرحا

والمشافهة الاجازة المملوطة بالمشافهة بان
يقول الشيخ للطالب الحاضر ان تحدث عني مروياتي
باسنادي والرواية بها جائزة عند الجمهور بشرط
الاجازة المعينة

سواء تذكروا له لا قارئة الا انه غلب على نفسه انه خط فلان بن فلان فهو حجة عند
الجمهور لا عند الامام الى حقيقته رضي الله عنه قال العلامة التفتازاني في التلويح شرح التلويح
وذكر في المعينة ان الذي ينبغي ان يكون محل الخلاف هو ما اذا لم يتذكر سماعه بما هو في
هذا الكتاب لا قارئة لكن غلب على نفسه ذلك انتفى لانه لو لم يغلب على نفسه ذلك كان
عدم قبوله للاتفاق قال الجلي في حاشية التلويح قوله ولكن غلب على نفسه ذلك وال
فعدم القبول اتفاقا انتفى فقد حصل ما ذكر ان محل الخلاف كون الخط الذي لم يتذكر
سماعه لا قارئة لكن غلب على نفسه انه خط فلان بن فلان فالجمهور على القبول الامام
البحر حجة على عدم القبول بدون البينة فوجه عدم القبول ان الخط يشبه الخط وذلك
امر مبرهن والكار ذلك انكار البهامة فلو قيل ان التتابع بالنظر الغالب واجب فلذا
خبر الواحد مقبول فالجواب ان خبر الواحد فيه ظن وفي الخط ظنان ظن خبر الواحد
ظن ان الخط يشبه الخط فقياسه على خبر الواحد قياس مع الفارق قوله والمشافهة
الاجازة المملوطة بالمشافهة بان يقول الشيخ للطالب اجزئك ان تحدث عني
مروياتي بهه باسنادي هذا قال في نور الانوار كالا جازة بان يقول المحقق لغيره اجز

الصلح توسع غير مضي لان
من الاجازة الى حاشية المعينة
الاجازة المعينة ان التي قال في ذلك
كتاب معين وبعين كد المعينة وادب
الشيخ وقال الجلي في حاشية
ان خبر معين ان الاجازة على ذلك
كتاب معين في معين كد المعينة
ما استحسن عليه فمضى فليانح
في قول العلامة في حاشية التلويح
من الفقه والفقهاء والرواية
بما هو واجب العلم والدين
فاحكم ان القسم معين في
ان اجازة معين في غير معين
المعينة اجازة معين في معين
فولم يروى في او قسم في الاجازة
في الاقسام صريح في القسمة
في الاقسام صريح في القسمة
في الاقسام صريح في القسمة
في الاقسام صريح في القسمة

سواء تذكروا له لا قارئة الا انه غلب على نفسه انه خط فلان بن فلان فهو حجة عند الجمهور لا عند الامام الى حقيقته رضي الله عنه قال العلامة التفتازاني في التلويح شرح التلويح

والاجازة المعينة عندهم عبارة ان يكون المجاز
 له معينا لا عام والمجاز به معلوما لا مجهولا كما هو
 مذهب امام ابى حنيفة والامام محمد فيقول الطالب
 شافهني واجازني وانباني بالاتفاق واخبرني
 وحدثنني على المذهب الصحيح والمناولة ان يعطي
 قوله والاجازة المعينة عندهم عبارة عن ان يكون المجاز له معينا لا عام
 المجاز به معلوما لا مجهولا فاعلم ان الاجازة على نوعين فالنوع الاول الاجازة لصحة
 الحديث واثباته ليعتد عليه ليعمل به والنوع الثاني الاجازة لابقاء السلسلة
 البركة فاما الاجازة النوع الاول فجازة عند الجمهور بشرط كونها اجازة معينة
 والاجازة المعينة عندهم عبارة عن ان يكون المجاز له معينا لا عام والمجاز به
 معلوما لا مجهولا اما القيد الاول فقال المعتقلا في شرح النخبة والافلاحة
 بذلك كالا اجازة العامة في المجاز له في المجاز بانه انتهى واما القيد الثاني فقلنا
 ان المروي اذا كان مجهولا كيف يعرف نعمه عن غيره وكيف يلحقه من غيره وكيف يزاو
 فقد حصل ان الاجازة المعينة عندهم عبارة عن ان يكون المجاز له معينا
 لا عام والمجاز به معلوما لا مجهولا والاجازة النوع الثاني فجازة بالاتفاق
 قال في مسلم الثبوت وشرح بحر العلوم لانزاع في صحة الاجازة للتبرك ببيان
 الشيخ انتهى قوله كما هو عند الامام ابى حنيفة والامام محمد رضي الله تعالى عنهما قال محمد

511

والرواية لها جائزة عند الجمهور بشرط الاجازة وعند
الامام ابى حنيفة بشرط كتاب المذكر والوصية
ان يوصى الشيخ عند موته او عند سفره لشخص
معين بكتاب معين من التصانيف المشهورة او
بالاحاديث المسطورة والرواية لها جائزة عند الجمهور
بشرط الاجازة والاعلام ان يعلم الشيخ احد الطلبة
بان ذلك الكتاب او ذلك الحديث روايتى عن
فلان والرواية بها من ذلك الاعلام جائزة عند
الجمهور بشرط الاجازة

قوله والرواية بها جائزة عند الجمهور بشرط الاجازة قال في شرح النخبة وكذا
الاذن في الوجادة انتهى لانه لو لم يكن الاجازة من صاحب الكتاب كان الرواية منقطعة
فلا يكون حجة قال جليل الدين وغيره وعليه العمل قديما وحديثا وهو من باب المقتطع
لكنه في شوب لا اتصال انتهى قوله وعند الامام ابى حنيفة بشرط ائتمان الكتاب المذكور
دون الكتاب العام لان الخط يشبه الخط قال في المنار ونور الانوار والرخصة
ان يعتمد الكتاب فان تذكر سماعه فهو حجة والا فلا
عند ابى حنيفة رحمه الله عليه وعند الامام ابى يوسف ح

[illegible][illegible]

١٠٠: مقتطفة فان حال الذين في تحفة اهلها لا اعداء برهان يعلم الشيخ الطالب ان الكليات برانية من غير كل احد
 ان يكونا لاداء معنى الحج الرصية
 انه المجدد رانية الضمان

[illegible]

قَالَ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي أَخْرَجْتُكُمْ مِنَ مِصْرَ وَمِنَ الْفِرْعَوْنَ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۖ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لِقَابِ رَبِّكُمْ وَأَقِيمُوا الزَّكَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۚ

[illegible]

فصل في الاصول

فانما جازية بالافتقار الى
لعدم تحقق الاحكام عليها
تقال: لا يجوز في فصلين
يكون

ولا الاجازة المعينة فانها جائزة عند الجمهور
لكنها دون السماع بالاتفاق كيفية ضبط الحديث
فالضبط ضبط صدر وضبط كتاب ف ضبط الاصل
ان يثبت ما سمعه من الشيخ بحيث يتمكن استحضاره
متى شاء وضبط الكتاب ان يصاب له فيه
من وقت السماع الى وقت الاداء وهو من كروا امام
فالكتاب المذكر ان يثبت كروا الراوي بعد
ما يرويه ولا يضبط بالكتاب ضبط الصلح لان الصلح عليه في شروئنا المقصود ببقاء
سلسلة الاسناد التي خست به ابنة الامة زاد الله تعالى كرامته فاذا كان الامر
كذلك فسيل من اولاد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وشبهائه ان ينقل من اصل
به يقابل على ايدي الثقتين باصول صحيحة متقدمة مروية بروايات متنوعة
ليحصل بذلك مع اشتهار هذه الكتب الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الاصول التي
وقال السبكي في مختصر الاصول اعرض الناس في هذه الاعصار عن مجرعه هذه الشوط
الذكورة واكتفوا من عدالة الراوي بان يكون مستورا ومن ضبطه بوجوه سماع
مثبتا بخلاف موثوق بسور اية من اصل موافق لاصل شيخه وذلك لان الحديث
الصحيح والحسن غيرهما قد جمعت في كتب الائمة فلا يذهب شيء منه عن
جمهور القصد بالسماع بقاء السلسلة في الاسناد المخصوص بهذه الامة انتهى

فأراد أن يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
أو عكسه جائز على الصحيح فإنه نقل بالمعنى عند
المجوزين وإذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط
متيقن فالصواب أن يرويه على الصواب لا يغيره
ما في الكتاب بل يثبته عليه حال الرواية
في الحاشية فيقول كذا وقع والصواب كذا عند
الجمهور وإذا كان الكتاب من كتب الحديث
مشتتملاً على أسناد واحد في أولها فأراد أن يسان
ممن سمع ذلك أن يفرد منها حديثاً غير الأول
بالأسناد المذكور في أولها فهو جائز عند الأكثر
منهم وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وإذا ذكر
الشيخ أسناد الوتر فامن المتن ثم قال وذكر
الحديث أو قال واقتصر الحديث أو قال الحديث
فأراد السامع أن يروي عنه بكماله فطريقه
أن يقتصر على ذكره الشيخ ثم يقول والحديث

سنت لعنهم إلى أن ذلك هو الصواب الذي قاله المحققون انتهى ١٣

[illegible]

[illegible][illegible]

في مقالة فيه ادعى فقال ونحو ذلك لكل واحد من الجرح والتعديل ثبت
بقوله الواحد طرفه بسبابة في الزيادة عند أبي يوسف في الجرح والزيادة في
الجرح الا للفسخ حكمه بان من حكمه هذا الشأن عند الجرح ولو اذ اجتمع الجرح
التعديل فالجرح مقدم على التعديل عند الجمهور واذا دخل الجرح عن التعديل
فالجرح هو المقبول عندهم والتعديل المحل مقبول عندهم والصحابة تكلم
عند عندها من السنة والجملة والاصل اذا كان الفرع جزءا بان قال كنت
على نحو هذه في الحديث غير مقبول بالاتفاق مع بقاء عدلتها كما كانت
واذا كان باحتمال بان قال لا ادري ونحوه فهذا الحديث مقبول عند الجمهور
منهم الامام محمد بخلافه ابى يوسف رضي الله عنهما من حيث تعديل
الرجال خمس فالاولى الناس اثبت الناس اليه المنتهي في التثبت
ونحو ذلك والثانية ثقة ثقة او ثبت ثبت حافظ ضابط وعدل ضابط
ونحو ذلك والثالثة ثقة ثقة ثبت حافظ ضابط متين ونحو ذلك والرابعة
لاشك فيهم باس صدق ما هو ونحو ذلك والخامسة حقا يعتد به مقام المحل
ان شاء الله صدقهم صدقهم ونحو ذلك والسادسة لا شك فيهم حقا يعتد به
من حيث جرح الرجال خمس فالاولى الناس ثكن الناس الكذب اليه المنتهي في
الوضع ونحو ذلك والثانية كذب صانع دجال ونحو ذلك والثالثة متردد
ساقط فاحش الغلط منكر الحديث واهي الحديث ونحو ذلك والرابعة ضعيف
ليس بالقوي في مقالة ونحو ذلك والخامسة ليس فيه ادنى مقال ليس بخفي
ونحو ذلك في ثلث المراتب الثلاثة الاخيرة ضعيف حاش الاولي والثانية منوع

والتعديل ولو لم يجد عندهم والصحابة كلهم عدول
 عند اهل السنة والجماعة واذا كذب الاصل للفرع
 جزوا بان قال كذب على ونحوه فذلك الحديث
 غير مقبول بالاتفاق وبقي على ما كان
 واذا كذب احتمالان قال لا ادري ونحوه فذلك
 الحديث مقبول عند الجمهور منهم الامام محمد خازن
 لا بن يوسف رضى الله عنهم

الخاتمة في الاموال العشر

قوله والتعديل ولو لم يجد مقبول عندهم قال في مسلم الشوت وشرح بحر العلوم
 اكثر الفقهاء والمحدثين قالوا لا يقبل المخرج الا مبينا وطحا كما روى عن علماء
 ائشان فانه وان لم يكن مبينا لكن انما قالوا بعد التوفيق ومعرفة المخرج على
 الخصوص فهو من حكم المبين بخلاف التعديل لا يقبل التفصيل فان
 العدالة الاجتناب عن المنوعات الشرعية والامتيان بالواجبات وتفصيلها
 اكثرها متعظلا يكلف به دفعا للمخرج بخلاف المخرج فانه مختل بواحد من الامور
 الشرعية المتعين غير متعدد واعتراض كل اهل الكل اى كل ائمة في الكتب على
 ايهام التضييف الا قليلا وقد قبلوا منه التضييف فكان هذا الجماعا على قبول
 التضييف الغير المبين والجواب ان اصحاب الكتب عرف صحة الرأى في سباسب

والتعديل ولو لم يجد مقبول عندهم والصحابة كلهم عدول
 عند اهل السنة والجماعة واذا كذب الاصل للفرع
 جزوا بان قال كذب على ونحوه فذلك الحديث
 غير مقبول بالاتفاق وبقي على ما كان
 واذا كذب احتمالان قال لا ادري ونحوه فذلك
 الحديث مقبول عند الجمهور منهم الامام محمد خازن
 لا بن يوسف رضى الله عنهم

قوله والتعديل ولو لم يجد مقبول عندهم قال في مسلم الشوت وشرح بحر العلوم
 اكثر الفقهاء والمحدثين قالوا لا يقبل المخرج الا مبينا وطحا كما روى عن علماء
 ائشان فانه وان لم يكن مبينا لكن انما قالوا بعد التوفيق ومعرفة المخرج على
 الخصوص فهو من حكم المبين بخلاف التعديل لا يقبل التفصيل فان
 العدالة الاجتناب عن المنوعات الشرعية والامتيان بالواجبات وتفصيلها
 اكثرها متعظلا يكلف به دفعا للمخرج بخلاف المخرج فانه مختل بواحد من الامور
 الشرعية المتعين غير متعدد واعتراض كل اهل الكل اى كل ائمة في الكتب على
 ايهام التضييف الا قليلا وقد قبلوا منه التضييف فكان هذا الجماعا على قبول
 التضييف الغير المبين والجواب ان اصحاب الكتب عرف صحة الرأى في سباسب

قوله والتعديل ولو لم يجد مقبول عندهم والصحابة كلهم عدول
 عند اهل السنة والجماعة واذا كذب الاصل للفرع
 جزوا بان قال كذب على ونحوه فذلك الحديث
 غير مقبول بالاتفاق وبقي على ما كان
 واذا كذب احتمالان قال لا ادري ونحوه فذلك
 الحديث مقبول عند الجمهور منهم الامام محمد خازن
 لا بن يوسف رضى الله عنهم

قوله والتعديل ولو لم يجد مقبول عندهم قال في مسلم الشوت وشرح بحر العلوم
 اكثر الفقهاء والمحدثين قالوا لا يقبل المخرج الا مبينا وطحا كما روى عن علماء
 ائشان فانه وان لم يكن مبينا لكن انما قالوا بعد التوفيق ومعرفة المخرج على
 الخصوص فهو من حكم المبين بخلاف التعديل لا يقبل التفصيل فان
 العدالة الاجتناب عن المنوعات الشرعية والامتيان بالواجبات وتفصيلها
 اكثرها متعظلا يكلف به دفعا للمخرج بخلاف المخرج فانه مختل بواحد من الامور
 الشرعية المتعين غير متعدد واعتراض كل اهل الكل اى كل ائمة في الكتب على
 ايهام التضييف الا قليلا وقد قبلوا منه التضييف فكان هذا الجماعا على قبول
 التضييف الغير المبين والجواب ان اصحاب الكتب عرف صحة الرأى في سباسب

فقال امر الاول ان اقسام الاسم ثلاثة مفرد ومتفق
ومفترق ومؤتلف ومختلف فالمفرد هو اسم
لم يسم به غير واحد نحو سندك وكلمة وواصة
وتدوم وسعير وكان لك الالعاب والكفى والانسان
نحو سفينة وابو العبيد واللبقى والمتفق و
المفترق هو اسم غير واحد متحد لفظه ونطقه
مختلف لشخصه وفائدة معرفته الامن من
ان يظن الاثنان واحدا
لم يعلم كذب وقد كان عدلا فلا يرفع اليقين بالشك هذا الكذب اذا قال
لا ادرى ارويته ام لا فالاكتر على انه فعل به خلافا لبعض الخفيفة ولا حدروا ثبات
انتهى وقال الحسقلاني في شرح النجبة وان روى عن شيخ حديثا وجده الشيخ مروي به
فان كان جزءا كان يقول كذب على او ارويته هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك
رد ذلك الخبر كذب واحدهما لا بعينه ولا يكون قادحا في واحد منهما للتعارض
وكان حجه احتمالا كان يقول ما ذكر اوله اعرفه قبل ذلك الحديث في الاصح لان
ذلك يعمل على نسب ان الشيخ انتهى قوله ان اقسام الاسم ثلاثة لان الراوي
لا يجزم ان سمي باسم غيره اوله فان الثاني مفرد والاول لا يحلوا ان يتحد لفظه ونطقه
اولا فالاول متفق ومفترق والثاني مؤتلف ومختلف ولا يتصور راجع لانه لا يتصور

والمؤتلف والمختلف هو اسم غير واحد متحد خطه
 مختلف نطقه سواء مرجع الاختلاف بالنقط أو
 الشكل وفائدة معرفة الامن من الوقوع في الغلط
 والتصحيح والتحريف والامرا الثاني ان المحررين
 لا بد لهم من معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم
 وبلدانهم واولادهم وانسابهم والقابهم وكنائهم
 كذا معرفة من كثر انسابه والقابهم وكنائهم
 فالطبقة في الاصطلاح عبارة عن جماعة اشبه
 في السن ولقاء المشائخ وفائدة معرفة الطبقات
 الامن من تداخل المشتبهين وامكان الاطلاع
 على التدليس والوقوف على حقيقة المراد من
 العنونة وفائدة معرفة مواليدهم ووفياتهم
 الامن من دعوى المدعى لقاء اخ لا ليس كذلك
 قوله والمؤتلف والمختلف هو المسمى بالمشبه هو اسم غير واحد متحد خطه مختلف
 نطقه سواء كان مرجع الاختلاف بالنقط أو بالشكل قال المسقلا في الشرح ان

المؤتلف والمختلف هو اسم غير واحد متحد خطه مختلف نطقه سواء كان مرجع الاختلاف بالنقط أو بالشكل وفائدة معرفة الامن من الوقوع في الغلط والتصحيح والتحريف والامرا الثاني ان المحررين لا بد لهم من معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم واولادهم وانسابهم والقابهم وكنائهم كذا معرفة من كثر انسابه والقابهم وكنائهم فالطبقة في الاصطلاح عبارة عن جماعة اشبه في السن ولقاء المشائخ وفائدة معرفة الطبقات الامن من تداخل المشتبهين وامكان الاطلاع على التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنونة وفائدة معرفة مواليدهم ووفياتهم الامن من دعوى المدعى لقاء اخ لا ليس كذلك قوله والمؤتلف والمختلف هو المسمى بالمشبه هو اسم غير واحد متحد خطه مختلف نطقه سواء كان مرجع الاختلاف بالنقط أو بالشكل قال المسقلا في الشرح ان

المؤتلف والمختلف هو اسم غير واحد متحد خطه مختلف نطقه سواء كان مرجع الاختلاف بالنقط أو بالشكل وفائدة معرفة الامن من الوقوع في الغلط والتصحيح والتحريف والامرا الثاني ان المحررين لا بد لهم من معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم واولادهم وانسابهم والقابهم وكنائهم كذا معرفة من كثر انسابه والقابهم وكنائهم فالطبقة في الاصطلاح عبارة عن جماعة اشبه في السن ولقاء المشائخ وفائدة معرفة الطبقات الامن من تداخل المشتبهين وامكان الاطلاع على التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنونة وفائدة معرفة مواليدهم ووفياتهم الامن من دعوى المدعى لقاء اخ لا ليس كذلك قوله والمؤتلف والمختلف هو المسمى بالمشبه هو اسم غير واحد متحد خطه مختلف نطقه سواء كان مرجع الاختلاف بالنقط أو بالشكل قال المسقلا في الشرح ان

على ما سمعناه من شيخه لئلا يكون كاذبا على شيخه
 فاذا المراد تعريفه وايضا حقه فطريقه ان يقول
 فلان يعنى ابن فلان او الفلاني او هو ابن فلان او
 الفلاني او تحوذ لفظة لك جائز حسن عند الامم
 الامر السابع ان المستحب كتاب الحديث عند
 ابن كره الله تعالى ان يكتب عقيب عز وجل
 وتعالى وتبارك وتعالى وجل ثناءه وتبارك
 اسمه وتحوذ لك وكذلك يكتب عند ذكر النبي
 صلى الله عليه وسلم بكمالها لا رافرا اليها ولا مقتصر
 احدها وكذلك يقول في الصلوة رضى الله تعالى
 عنه وليترحم على سائر العلماء الكبار والائمة
 الاختيار وكذلك يكتب كل ذلك وان لم يكن
 في الاصل المقرء والامر الثامن ان اذاب الحديث في
 الشيخ خلوص النية وتطهير القلب من اغراض الدنيا

وله من الثامن ان ادا اب الحديث في الشيخ ان يكون خالصا نيتة طاهرا
قلبه حسنا خلقه طليقا وجهه بالمال على صدر المكان بالوقار
غير محل غير مغفل متمكنا متوجها يحل المشكلات وشهر الغرائب
على فهم الشرح والملاحظة بالتطبيق والتزجيم على قواعد المذهب
واصول أهل السنة معتدلا في الضعيف والتعجيز على الشرط المعتدلة
عند أهل الحديث المقررة في اصول الفقه غير خارج عن مذهب
الاربعة غير محدث قائما ولا عاجلا ولا في الطريق مرابطا حال الطالب
هل هو اهل لذلك الفن ولا فنان امره بالفقه فان حصوله ايسر مع
مع وصول اصل المقصود لان الفقه شجرة الحديث وثواب الفقيه ^{للسان} ذو
الحديث بالحداديه والامر التاسع ان ادا اب الحديث في الطالب
ان يكون خالصا نيتة طاهرا قلبه حسنا خلقه طليقا وجهه موقرا
معظما شيخة كما هو حقه بالسباين يديه متادبا متواضعا
متوجها متيقظا لما قاله الشيخ في كتبه باسمه قيعتني بالقييد
والضبط والمذاكرة مسموعة ثم يبلغه بالحديث والتصنيف على
تصنيفهم من السنن والجوامع والمسانيد والمعاجم والاجزاء والامر
والعلل والامر العاشر ان ادا اب الحديث في المجلس ان يفهم قراءة
الحديث بحمد الله تعالى والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويحتم قراءة بالذعاء بما يليق في الحال والمال
والحمد لله رب العلمين والصلوة على سيد المرسلين

فاما داود وابن كاسية والداري عن ابن ثابت فلهذا صرح به البخاري حيث قال في صحيحه
 الطهري دون ثواب الحديث ولا غيره باق من غير الحديث بالحديث الصحيح عن معاوية رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام من يرد الله به خيرا يفعله في الدين متفق عليه في حديثه فبقيا في الدين كما في الصحيحين وغيره قال القسطلاني في شرحه
 تحت ذلك الحديث والفتحة في اصل العلم جعله الحرف خصوصا بعلم الشريعة ومقصودها بعلم الفروع وانما تعلم الشريعة
 بالفتحة لانه مستنبط بالعقائد والادلة والاقضية والفيصل الذي بين مختلف علم اللغة والفروع غير ما انتهى وقال عمر
 بن الخطاب رضي الله عنه تفقهوا قبل ان تسودوا ذكره البخاري في صحيحه ورواه ابن عبد البر باسناد صحيح كما
 في القسطلاني في فاه تفسيره واخرج عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الرجل
 الفقيه في الدين ان احبب اليه نفع وان كسفى عنه اغنى نفسه وراه رزين ذكره في الشكوكا فانه تفسيره فلهذا صرح به
 البخاري حيث قال وليس ثواب الحديث دون ثواب الحديث في الآخرة ولا في الدنيا باق من غير الحديث انتهى في هذا الحديث
 احاديث ابن مسعود وزيد بن ثابت وعلي ومعاوية رضي الله عنهم على ان الفقهاء اعلم بمعاني الاحاديث من غيرهم
 كما صرح به الترمذي في جامعته في باب من ابواب الحديث قال والفقهاء هم اعلم بمعاني الاحاديث انتهى فلهذا قال
 لا عيش لابي حنيفة يماستر الفقهاء نحن الطاهرون وانهم اطهار يعني ان العلم مجرد الاساس وانهم تعلمون المعاني ذكر ابن حجر
 في الفقه مدونه ذكره البخاري في الرسالة في جواب رسالة القفال بطلان التفسير فلذا كان عزادى بن عزير كما صرح به بعض
 اهل العلم حيث قال اذا ما عثر ذو علم بعلم فعلم الفقه اولى باقتنازه فكم طيب طبع ولا مسك فكم طيب طبع ولا كاهز +
 قوله والامر الناس قال في جمع البحار بحسن الحديث الشارح على شيخه خال الرواية بما هو له السيد الفقهاء وحافظ الوقت وشيخ
 الاسلام وينبغي ان يعلم شيخه فانه لا يتفاهق انتهى وقال القسطلاني في الفصل من فصول شرح البخاري وليقره الطالب بصوت
 حسن فصيح مرتل ولا يسهو سره ولا يفتش ويح السامع من ادراك الحروف قد تسامع بعض ان من في ذلك صاه لعل استجلا
 جمع السامع من ادراكه وكثيره بل كما وانه تعالى يهيننا سوء السبل انتهى قال القسطلاني في شرحه في تفسيره لوقته الطالب الشيخ ولا يخبره
 بشيئه لاسمه ويكتب اسمه تاما ويستب بالتقييد والضيطة ويذكر عطفه ليرسخ في ذهنه انتهى على تقديره فان اصل الحديث
 على ان ترتيب السنن المكتب التي جمع فيها الاحاديث على ابواب الفقه ولم تجامع فنون الحديث كسنن ابو داود وابن ماجه والجامع للكتيب
 التي جمع فيها الاحاديث على ابواب الفقه وتجامع فنون الحديث كجامع البخاري والتزدي والكنسند المكتب التي جمع فيها الاحاديث
 على اصنافها كسنن احمد بن حنبل واحمد بن منيع الاسند ارضى بالكنسند مشهور على اصطلاح الحديث فانهم البن من المشاهير
 والاعمال المكتب التي جمع فيها كل شيخ علمه وكعب الطبراني والدرمي على اصنافها كجامع شيخنا في فقهنا واحدا وفي مادة واحدة كاصنف
 ابو بكر بن ابى الدنيا كناية في الحديث وكنايا في فقهنا والادب والاصطلاح على اصطلاح الحديث فانهم البن من المشاهير
 مستوعبة او عقيدة كمنه في فقهنا والادب والاصطلاح على اصطلاح الحديث فانهم البن من المشاهير
 جميع طرقنا وبن اختلاف واهلنا. شيعتنا واهلنا يكون مقصودا فويل من يكون مرفوعا وغير ذلك فقل ابن ابي حاتم في علله ويسقون
 شيئا في سنده فقولوا لاهلنا العاشر قال في جمع البحار وليحسب مستطاعه محل الحديث ولله الحمد والمنة

هذا هو ترتيب صحيحه في بيان ما في صحيحه من الحديث والفقهاء اعلم بمعاني الاحاديث من غيرهم

فهرست عمدة الأصول في حديث الرسول

٢	فالمقدرة في الأمور الثلاثة	٨	تعريف الحسن لذاته	٣	تعريف تدليس الشيوخ
٢	تعريف علم أصول الحديث	٨	تعريف الحسن بغيره	٣٣	بيان حكم اقسام الثلاثة الأولى
٢	بيان غاية علم أصول الحديث	٩	تعريف الحديث الضعيف	١٣	خبر الواحد باعتبار موثقة الغريب
٢	فالباب الأول في الحديث	٩	تعريف الحديث السامى الضعيف	١٣	تعريف المتابع
٢	تعريف الحديث	٩	تعريف الموضوع	١٣	تعريف المتابعة
٢	تعريف الخبر	٩	بيان معرف الوضع	١٣	تعريف انشاهد
٢	تعريف الاثر	٩	بيان طرق الوضع	٣	بيان مثله ونحوه
٣	تعريف السنة	١٠	بيان اصحاب الوضع	١٣	خبر الواحد باعتبار اصيغ الادل
٣	تعريف السامى الحديث	١٠	تعريف المتروك	١٣	تعريف المنعني
٣	فالخبر باعتبار الوجه	١١	تعريف المعلل	١٣	بيان شرط انصاع جميع السلف
٣	تعريف المتواتر	١١	تعريف الشاذ	١٣	تعريف المسلسل
٣	موجب المتواتر	١٢	تعريف المنكر	١٣	بيان خيراتواعه واندته
٣	تعريف الاحاد وخبر الواحد	١٢	تعريف المضطرب	١٣	خبر الواحد باعتبار اضا
٣	موجب الاحاد وخبر الواحد	١٢	تعريف المقطوب	١٣	تعريف المرفوع
٥	موجب خبر الواحد العلم	١٣	تعريف المصحف	١٣	تعريف المرفوع الحقيقي
٥	موجب خبر الواحد خبر العدل	١٣	تعريف المدرج	١٣	تعريف المرفوع الحكيم
٥	بيان حكم الموضوع	١٣	بيان سبب الادراج	١٤	تعريف الموقوف
٥	بيان حكم المعلق	١٣	خبر الواحد باعتبار السقوط	١٤	تعريف المفطوع
٥	بيان حكم المرسل	١٣	تعريف المنص	١٤	تعريف النبي والنبوة
٥	بيان حكم المدلس	١٣	تعريف المسند	١٤	بيان سدادى الاشياء نفس
٦	بيان حكم المبتدع	١٣	تعريف المنتظم	١٨	تعريف الصحاح
٦	خبر الواحد باعتبار العلم	١٣	تعريف المعلق	١٨	تعريف التعريف من اهم علوم
٦	تعريف المشهور	١٣	تعريف العضل	١٨	تعريف اصحاب امور
٦	تعريف العزيز	١٣	تعريف المرسل	١٨	تعريف المتابعي
٤	تعريف الغريب	١٣	تعريف الدليس	١٨	تعريف التعريف من اباحيفة
٨	خبر الواحد باعتبار الحديث	١٣	تعريف تدليس الاحكام	١٨	بيان اباحيفة خبر
٨	تعريف الصحيح لذاته	١٣	تعريف تدليس التسمية	١٢	خبر الواحد باعتبار المدعى
٨	تعريف الصحيح بخبره	١٣	تعريف تدليس التفسير	١٢	تعريف المدعى

الكتاب موضوع على اصول الحديث

٢٤	تعريف المزيك متصل الاستناد	٢٤	بيان تعريف تعريف المقبول	٨١	تعريف ضبط الكتاب
٢٥	تعريف المزيك غير متصل الاستناد	٢٥	تعريف المردود	٨١	تعريف الكتاب المذكور
٢٦	تعريف المحفوظ والشك	٢٦	بيان تعريف تعريف المردود	٨٢	تعريف الكتاب الامام
٢٧	تعريف المعروف والمنكر	٢٧	تعريف المجهول	٨٢	بيان الغزمية في التحمل
٢٨	تعريف السالم	٢٨	تعريف المستور ومجهول الحال	٨٣	بيان الغزمية في الضبط
٢٩	تعريف الناسخ وحكمه	٢٩	تعريف مجهول العين مع حكمه	٨٣	بيان الغزمية في الاداء
٣٠	تعريف المنسوخ وحكمه	٣٠	تعريف المبهم مع بيان حكمه	٨٣	بيان الرخصة في التحمل
٣١	بيان معرف النسخ	٣١	بيان معرف اسم المبهم	٨٣	بيان الرخصة في الضبط
٣٢	تعريف الراجح وحكمه	٣٢	تعريف الممثل مع بيان حكمه	٨٣	بيان الرخصة في الاداء
٣٣	تعريف المرجوح وحكمه	٣٣	بيان معرف التميز	٨٣	بيان النقل بالمعنى
٣٤	معرف الترجيح باعتبار اللزوم	٣٤	الفاظ ادر الحديث ثلثة	٨٣	بيان جواز حذف بعض الحديث بشرطه
٣٥	معرف الترجيح باعتبار السند	٣٥	حدث في اخبر وانبأ في مصنف	٨٣	بيان جواز تقطيع الحديث بشرطه
٣٦	معرف الترجيح باعتبار الخبر	٣٦	وقال في ذكره وروى في كتابه	٨٣	بيان جواز عن النبي مقام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٧	بيان لان دفع التناقض في الترجيح	٣٧	وقال في ذكره ولا يروى في كتابه	٨٥	جواز التنبه بالعضو والحاشية على الفاظ
٣٨	بيان الحكم بوجوه	٣٨	بيان كل واحد من تلك الالفاظ	٨٥	جواز افراد الاحاديث بالشأن الذي ذكر في الفاظ
٣٩	الباب الثاني في الاستناد	٣٩	طرق تحمل الحديث	٨٥	جواز الرواية بالكمال بعد اقتضاء الشيخ بقرينة
٤٠	تعريف الاستناد	٤٠	تعريف السماع	٨٦	جواز كتابة المدرس من غيره بشرطه
٤١	بيان ان المولى كالمعلم في القراءة	٤١	تعريف القراءة	٨٦	اسباب الطعن في الحديث والرجال
٤٢	بيان ان الرجال ثلثة	٤٢	تعريف الكتابة	٨٦	تعدد اسباب الطعن
٤٣	تعريف الرجل المقبول	٤٣	تعريف الرسالة	٨٦	تعريف سقوط الراوي
٤٤	شرط المقبول اربعة	٤٤	تعريف المشاهدة	٨٦	تعريف الكذب مع حكم حديثه
٤٥	تعريف العقل	٤٥	تعريف المنولة	٨٦	تعريف المتكلم مع حكم حديثه
٤٦	تعريف الاسلام	٤٦	تعريف الوجاهة	٨٦	تعريف الفاسق مع حكم حديثه
٤٧	تعريف العدالة	٤٧	تعريف الرخصة	٨٦	تعريف المبتدع مع حكم حديثه
٤٨	بيان ان من العدل ان	٤٨	بيان جواز الاجازة وعد	٨٦	تعريف المجهول مع حكم حديثه
٤٩	تعريف الضبط	٤٩	كيفية ضبط الحديث	٨٦	تعريف كثير الغفلة مع حكم حديثه
٥٠	تعريف الضبط	٥٠	تعريف ضبط الصدوق	٨٦	تعريف الفاظ مع حكم حديثه

٨٤ تعريف سبق الحفظ مع حكومته
 ٨٤ تعريف الهم مع حكومته
 ٨٤ تعريف الخلفاء مع حكومته
 بيان الفاظ الجرح والتعديل
 ثبوت الجرح والتعديل بقول عد
 عدم قبول الجرح من الضعيف ولو حكما
 تعديل الجرح على التعديل عند الجماع
 قبول الجرح ولو حكما عند تعدد
 قبول التعديل ولو كان جماعا
 الصوابية كالمعنى عند أهل السنة
 بيان الحكم اذا كان الاصل الفرع
 مراتب تعديل الرجال خمس
 بيان مراتب الخمس
 بيان حكم حديث مراتب الخمس
 مراتب جرح الرجال خمس
 بيان ا مراتب الخمس
 بيان حكم حديث مراتب الخمس
 الخاتمة في الامور العشرة
 فقه مستعمدة الاصول
 فهرست نبذة الوصوف شرح
 المقدمة في الامور الثلاثة
 بيان تعيين موضوع اصول الحديث
 فالباب الاول في الحديث
 بيان منه ضبط اسامي الحديث في الامور
 خبر الواحد باعتبار الموجب
 بيان ان المرسل مقبول عند الشافعي
 بيان ان ابرجرجي صحيح التابعين قول المر
 خبر الواحد باعتبار العدد

٢٢ بيان ان اقسام الغريب ثلاثة
 خبر الواحد باعتبار السقوط
 بيان الانقطاع الظاهري والباطني
 خبر الواحد باعتبار موثقة
 بيان صحة معرفة الطرق
 التي يحصل بها المتابعات
 الشواهد من تتبع المسائل
 خبر الواحد باعتبار اصيغ
 بيان ان جواب العسقلاني عما
 اوردته مسلم على البخاري
 خير صحيح بالوجهين
 خبر الواحد باعتبار الاضاف
 بقاء الموضوع بمس الذكر
 نقض الموضوع بالدم السائل
 بقاء الموضوع بقيل المرأة
 جواز العزل حرة كانت او مائة
 عدم القراءة خلف الامام
 صلوة الكسوف ركعتين
 افضلية ابو بكر كثره عشر عثمان
 وجوه تابعة لامام ابي حنيفة
 وجوه خيرة لامام ابي حنيفة
 وجوه وجوب اتباع الامام الفضل
 بيان اتفاق العلماء على ذلك
 جواب عدة اعتراضات المخالفين
 بيان التقليد الشرعي منس على قول
 بيان اقل الاور بالكتاب والجماع
 ثبوت التقليد من ائمة الحديث والاتفاق
 بيان السيل في المتن

بيان الشرعي في حقه واجب
 تعريف العزم وبيان حكمه
 تعريف الواحد وبيان حكمه
 تعريف التقليد الفرعي وبيان الكتاب
 تعريف التقليد الاجمعي وبيان الكتاب
 بيان اتفاق العلماء على ذلك الوجه
 خبر الواحد باعتبار العامة
 معنى النسخ امورا
 حكم تارة القبول ونسخه منعها
 منع الكلام في الصلوة ونسخه ايا
 استحباب الابرج بالظاهر ونسخه في
 ثبوت المراء ولولدين بين اسم احده
 بقاء صوم الحاج والمحرور ونسخه
 استحباب ابرار الظفر ونسخه فيجب
 استحباب الاسفار بالغير ونسخه في
 وجوب الفصل بينه وبين غيره الار
 معنى رفع المذنب في الصلوة
 معنى الترجيح واعتدال الدين
 منع الكلام في الصلوة
 منع الاستقبال لاستندار
 البيعة على المدعى في غير المنكر
 جواز الصلوة للكتبة كما لا يقلد
 سقاء الماء بلوغ الكلب
 كون الاذنين من الارض الحكم
 وقوع الطلاق في زمان الجنب
 استحباب الابرج بالظاهر في شدة
 استحباب الاسفار بالغير في
 منع الاذنين من الارض

٢٤	الخصوبة جواز سنة الفجر بعد الإقامة	٢٥	جواز تكبير الحرم من غير خمس	٢٦	وأن المعدن مضائق الركاة كالنذر
٢٤	وجوب الفاتحة وعدم الفرضية	٢٥	معرف الترجيم باعتبار الخاف	٢٦	ذكو الجنين مثل ذكوة أمه
٢٥	خصوبة صلواته صلح على العبد العا	٢٦	بيان تقدير القرآن على الحديث	٢٧	أخفاه بسم الله الرحمن الرحيم
٢٦	استحباب الجراد عند المثل	٢٧	عند استمرار الأحكام	٢٨	جواز الجرم الصوري ولو لم ينفذ
٢٨	استحباب السواك عند الوضوء	٢٨	منع القراءة خلف الإمام في المذبح	٢٩	كون الأذنين من الرأس بحسب الحكم
٢٨	استحباب تأخير العشاء عند الثلث	٢٩	منع القراءة خلف الإمام في السرعة	٣٠	أصول وجوه الحرم خمسة
٢٨	وقت الظهر أكثر من العصر للمثلين	٣٠	وبما أن قراءة الإمام قرأ القدر	٣١	جواز نية صوم الفرم قبل النصف
٢٩	وقت العصر يسع النهار الآخر	٣١	شرعا يعني أن كان خلف الإمام قراء	٣٢	أطعم نصف صاع عن صوم اليوم
٣٩	وقت الفجر يسع الليل الآخر	٣٢	حاصلة موجودة شرعا	٣٣	عدم جواز النيابة في العبادة البدنية
٣٩	وقت المغرب يسع الليل غير وقت	٣٣	أخفاء التامين في الصلوة	٣٤	الايام المكفلة أحق بنفسها من الوالي
٣٩	بذلها بالشفق كإفظة رقيقة	٣٤	استحباب الصلوة الفجر	٣٥	وإذا والي من كمال التكليف كان
٣٩	استحباب الصلوة جازية إلى الصفر	٣٥	منع تحقيق بين الصلوة لأجل	٣٦	استئذان البكر الباشا شرط صحة النكاح
٣٩	سجدة بعد السلام لا قبله	٣٦	ثبوت الربا في المال الربوي ولو كان	٣٧	ربطان نكاح البكر للبالة فيجب إكمال
٣٩	أفضلية أخفاء بسم الله الرحمن الرحيم	٣٧	فذلك المال من العاقبة يدانية	٣٨	وإذا والي من الكمال لأمر كركا
٣٩	معرف الترجيم باعتبار السنة	٣٨	وجوب أفضل البقاء للثنتين	٣٩	بقاء الوضوء بمس المرأة ومحل حدث
٣٩	منع سنة الفجر بعد صلاة المغرب	٣٩	لحم جواز القنوت في صلوة الفجر	٤٠	وجوب الصلوة على الشهاد
٣٩	استحباب الأبرار كالأسماء والحق	٤٠	جواز الجرم الصوري والحقيق في الحرم	٤١	من ملك في رحم محرم فهو حر
٣٩	كون البسلة عدم ذبيحة الفاتحة	٤١	أفضلية تشهد ابن مسعود	٤٢	عدم جواز بيع الدبر ومحل رجل جابر
٣٩	منع القراءة خلف الإمام مطلقا	٤٢	منع دفع اليدين في الصلوة	٤٣	حرم قهر المدينة بحسب التعظيم بحسب الضمان
٣٩	انقباض ناء والماء قليل يورق	٤٣	محل جواز الصلوة من صوم	٤٤	ذهب لأحكام الموت ومحل حدث ابن
٣٩	وجوب الصلوة على غير أهل عند	٤٤	ذكو الجنين مثل ذكوة أمه	٤٥	شفقة الجائر محل حديث جابر في شفقة
٣٩	صبر وقته أهلا من كادته بعد	٤٥	نحاسة بول الرضيع وحرج الفصل	٤٦	الشركة لا نفى شفقة الجائر
٣٩	الركعتين يصح تركها في الغرض	٤٦	وجوب الذكوة في مال التجارة	٤٧	أحياء الأخرى من سبب الملك إذا كانا ذكرا
٣٩	منع دفع اليدين في الصلوة	٤٧	وإن محل حديث ليس في ما دون	٤٨	جواز ركوب اليد عند الضرورة
٣٩	بيان أن المراد بالترق الترق	٤٨	أوسق ذكوة مال التجارة لا العشر	٤٩	عدم جواز بيع أم الولد محل حديث الجوز
٣٩	بالكلام لا بالأبدا	٤٩	وجوب الخمس في المعدن كالنذر	٥٠	قبل العلم به كحديث المنعة
٣٩	بيان جواز سنة الفجر بعد الإقامة	٥٠	ومحل حديث المعدن جابر	٥١	تم فهرم بقية الوصو
٣٩	منع لحم الخبيثين الصالحين لا في السفر	٥١	محل حديث المعدن لا في النفس	٥٢	عامة الأصا

١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠										
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢																																																																													

[illegible]

